



## **العدالة الشكلية مفهومها ووظيفتها (دراسة تحليلية في ضوء قانون الإثبات)**

إسماعيل نامق حسين<sup>1,2</sup>، بهختيار رحمان حمهكمهريم<sup>3</sup>

<sup>1,3</sup> كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق

كلية القانون، قسم القانون، جامعة جيهان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: esmail.hussain@univsul.edu.iq<sup>1</sup>, bextyar24@gmail.com<sup>3</sup>

## المُلْخَصُ:

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على منهج تحليلي، للبحث في مفهوم العدالة الشكلية ووظائفها. وبعد النظر والتحليل في نصوص قانون الإثبات العراقي النافذ، وبعد عرض وتقييم الآراء الفقهية المتعلقة بموضوع بحثنا، وجدنا أن العدالة الشكلية تعني بذل الجهد لنarrowing the gap between reality and justice، إذ العدالة الشكلية لا تعني التطبيق الحرفي للقانون، وإنما تستوجب التطبيق السليم للقانون، وذلك بإلزام القاضي بتحري الواقع، وبإجراء التفسير المتتطور للقانون، وتتبسيط الشكلية بما يضمن المصلحة العامة، إضافة إلى ذلك تفرض على المتخصصين الالتزام بأحكام القانون وبمبدأ حسن النية في تقديم الأدلة. فتوصلنا إلى أن العدالة الشكلية هي الالتزام كما يتطلبه القانون بالمبادئ والقواعد القانونية الموضوعة لإثبات الحق، وذلك بهدف كشف الحقيقة أو الوصول إليها. ومن أجل الحفاظ على التوازن بين ضرورة استقرار الأوضاع القانونية ومتطلبات العدالة الشكلية اقتربنا، أن تكون صياغة وتقنين أدلة الإثبات بشكل يراعي الثوابت العقلية والمنطقية من جهة، ولا يتجاهل المستجدات الواقعية من جهة أخرى، أي أن ترد أدلة الإثبات على سبيل المثال، لكن مع ضوابط تضمن عدم القرصنة بحق المتخصصين الآخرين.

**الكلمات المفتاحية:** الإثبات، الفلسفة، التشريع، الحقيقة.

بِوْ خَتَّهُ

له نوسینی ئەم توپرگەنەوەدا پىشمان بە رىيازى شىكارى بەستو، بۇ لىكولىنەوە لە چەمكى دادېر وەرى شىۋىھى و ئەركەكانى. پاش سەير كىرنەدەن وشىكىرنەدەن ياسى سەلماندى عىراقى بەركار، دواى خستەر وە هەلسەنگاندى بۇچونە فيقهىيەكانى پەيىوست بە باپتى لىكولىنەوەكەمان، بۇمان دەركومت كە دادېر وەرى شىۋىھى و اتە ھەولان بۇ نزىكىرنەدەن راستى دادوھرى لە راستى راستەقينە، چونكە دادېر وەرى شىۋىھى بە ماناي جىيەجىكىرنى وشەيى ياسا نىيە، بەلكو پېۋىسىتى بە جىيەجىكىرنى دروستى ياساكەھەيم، بە پابەندىرىنى دادوھر بە لىكولىنەوە لە راستىيەكان، ئەمەش بە ئەنجامدانى لىكىدانەوە بىنىشەوتوانە بۇ ياسا، و به ئاسانكارى لە روتىن بە شىۋىھىك بەرژەوندى گشتى بىپارىزىت. جگە لەھوش داوا لە داواكاران دەكت كە پابەندىن بە برگەكانى ياسا و بنەماي نىيەتپاکى لە پىشكمىشكەرنى بەلگەدا. بۆيە ئىيە گەيشتىنە ئەم ئەنجامەي كە دادېر وەرى شىۋىھى بىرىتىيە لە پابەندىبۇن، وەك ئەھى ياسا داوا دەكت، بەو بنەما ورنيسا ياساييانەي كە بۇ دامەزرازدى مافەكه دانراون، بە ئامانجى ئاشكر اكىردن يان دەستەر اگمىشتىن بە راستىيەكان. بۇ ئەھى هاوسمىگى لە تىوان پېۋىسىتى سەقامگىرى پېنگە ياساييانەكان و پىددادىيەكانى دادېر وەرى شىۋىھى بىپارىزىن، پىشنىيارمان كرد كە دانان و نوسینەوە بەلگەكانى سەلماندىن لە ياسادا بە شىۋىھىك بىت لە لايەكەوه نەڭورە عەقلانى ولۇزىكىيەكان لە بەرچاپ بىگىرىت، لە لايەكى دىكىمە پىشەتە واقعىيەكان پېشتكۈرى نەخات، و اتە بەلگەكانى سەلماندىن، بۇ نموونە باس بىرىن، بەلام لەگەل رەگوشۇيىتىدا كە دلىيمان بىداتى لەھەي كە مافى داواكەرى بەرامبەر شىتگە ؟ نەخرىت

**کلله و شهکان:** ساغ بو نمه ۵، فهمیمه، باسادانان، استه و در وسته.



## Abstract:

In writing this research, we have relied on an analytical approach to investigate the concept of apparent justice and its functions. After looking at and analyzing the articles of the applicable Iraqi Evidence Law, and after presenting and evaluating the jurisprudence opinions related to the subject of our research, we found that apparent justice means Make an effort to bring the judicial truth closer to the actual truth, but apparent justice does not mean the literal application of the law, but it requires the proper application of the law, by obliging the judge to investigate the facts, conduct a sophisticated interpretation of the law, and by facilitating routine in a way that protects the public interest. In addition, it requires applicants to comply with the provisions of law and the principle of good faith in presenting evidence. We therefore concluded that apparent justice is the commitment, as required by law, to the principles and legal rules established to establish the right, with the aim of revealing or accessing the truth. In order to maintain a balance between the necessity of stabilizing legal conditions and the requirements of apparent justice, we suggested that the formulation and codification of the evidence should be in a manner that takes into account the mental and logical constants on the one hand, and does not ignore the real developments on the other hand, that is, that the evidence is provided for example, but with controls that guarantee Not to compromise the right of the other antagonist.

**Key words:** Proof, philosophy, legislation, truth.

## المقدمة

### أولاً: التعريف بموضوع البحث وأهميته

يتركز عمل القضاة على إرجاع الحق لصاحبه، ومن أجل ذلك استوجب القانون على القضاة أن يطبقوا القانون تطبيقاً سليماً، ويتحقق هذا التطبيق بالتحري والكشف عن الحقيقة، ثم إجراء تفسير متتطور للقانون ومراعاة الحكمة من تطبيقه عند التطبيق لآئد التشريع، وتستلزم هذه الإجراءات تبسيط الشكلية إلى الحد الذي لا يتعارض مع المصلحة العامة بل يخدمه. إضافة إلى تلك الواجبات المفروضة على القضاة لإصدار الحكم العادل وإحقاق الحق، وفرض القانون على المتخاصمين الالتزام بحكم القانون ومبدأ حسن النية في تقديم الأدلة.

إن الهدف من وراء كل هذه الواجبات سواء على القضاة أو المتخاصمين، هو تحقيق العدالة، لكن في حدود الشكل الذي رسمه القانون. والعدالة الكلية لا تعني إزدياد الشكلية وهجرها وإنما تعني تفعيل وتوظيف الأدوات والوسائل التي وفرها المشرع، من أجل الوصول إلى الحقيقة ومن ثم إصدار الحكم العادل، وإحقاق الحق. وعليه، تكمن أهمية هذا البحث في أنه يربد أن يراعي التوازن بين ضرورة استقرار المراكز القانونية والالتزام بالشكل الذي رسمه القانون من جهة، وبين متطلبات العدالة وإحقاق الحق من جهة أخرى.

### ثانياً: مشكلة البحث

تتبّلور مشكلة هذا البحث في أن المشرع العراقي في قانون الإثبات رقم (١٠٧) لسنة (١٩٧٩) يلزم القاضي تارة بتحري الواقع لاستكمال القناعة كما في المادة (٢) من قانون الإثبات ويطلب منه تارة أخرى أن يبذل الجهد لكشف الحقيقة أو للوصول إليها، كما في الموار (١٧ و ٨١ و ٩٦) من قانون الإثبات. فالمشكل الرئيس هنا هل يقضي القاضي بناءً على القناعة أو استناداً إلى الحقيقة المكتشفة أو التي تم الوصول إليها؟

إضافة إلى ذلك إن المشرع العراقي بالقدر الذي يجيز تبسيط الشكلية بالقدر ذاته أو بمقدار أكثر يفرض على القضاة الالتزام بالشكلية، فالتساؤل المشكل للمشكلة البحثية هنا، هل بالإمكان التوافق مابين تلك الإجازة وهذا الفرض؟ وما هو موقع العدالة الشكلية من هذا وذاك؟ أي هل تستلزم العدالة الشكلية التوسع في الإجازة أو التشديد في الفرض؟



### ثالثاً: أهداف البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- ١/ بيان مفهوم العدالة الشكلية ووظيفتها.
- ٢/ توضيح أوجه الصلة بين العدالة الشكلية والعدالة الموضوعية.
- ٣/ تعريف الحقيقة كهدف للعدالة الشكلية.
- ٤/ تقييم نصوص قانون الإثبات والبحث والتحليل فيها، فيما يتعلق بمدى موفقيتها من عدمها في مراعاة العدالة الشكلية.

### رابعاً: منهجية البحث

نتبع في كتابة هذا البحث منهجاً تحليلياً، إذ نعتمد على تحليل وتقييم نصوص قانون الإثبات العراقي والأراء الفقهية فيما يتعلق بالعدالة الشكلية، وذلك من أجل الوقوف على مواضع النقص والضعف والخروج بنتائج تخدم موضوع البحث.

### خامساً: خطة البحث

نقسم هذا البحث إلى مباحثين كما يأتي:

#### المبحث الأول : مفهوم العدالة الشكلية وخصائصها

المطلب الأول : مفهوم العدالة الشكلية

المطلب الثاني : خصائص العدالة الشكلية وصلتها بالعدالة الموضوعية

#### المبحث الثاني: وظيفة العدالة الشكلية

المطلب الأول : مفهوم الحقيقة

المطلب الثاني : صلة العدالة الشكلية بالحقيقة

#### المبحث الأول: مفهوم العدالة الشكلية وخصائصها

إن العدالة لذاتها كجميع الأفكار الإنسانية الأخرى فكرة جدلية يختلف الفلاسفة والمفكرون حولها، لتوضيح معاني موضوع العدالة الشكلية ومعرفة مهماتها، نخصص هذا المبحث لتحديد مفهوم هذا النوع من العدالة، ثم نتعرض لمناقشة خصائصها. وتحقيقاً لذلك، نقسم هذا المبحث على مطابلين، نحدد في المطلب الأول مفهوم العدالة الشكلية، أما المطلب الثاني، فنخصصه لعرض خصائص العدالة الشكلية وصيانتها العدالة الموضوعية، وذلك كالتالي:

#### المطلب الأول: مفهوم العدالة الشكلية

لا نستطيع أن نعرف العدالة الشكلية إذا لم نتعرض لتعريف العدالة نفسها، لذلك نحاول في هذا المطلب أن نعرف العدالة أولاً، ثم نعرف العدالة الشكلية، لذا نقسم هذا المطلب إلى فرعين:

- الفرع الأول: تعريف العدالة الشكلية.

- الفرع الثاني: تعريف العدالة الشكلية.

## الفرع الأول: تعریف العدالة

يعد أصل العدالة من "العدل"، وتقابل كلمة JUSTICE (الإنجليزية والفرنسية) في اللغة الإنجليزية والفرنسية (البلباني، ٢٠٠٤، ص ١٦٤)، فالعدالة في اللغة معناها الاستقامة، وفي الشريعة عبارة عن الاستقامة على طريق الحق (بن زكريا، ١٩٧٩، ص ٢٤٦). إن العدالة قاعدة اجتماعية أساسية لإستمرار حياة البشر فيما بينهم، محور أساسي في علم القانون وهي العدالة، وقد تم وضع نظريات العدالة المبكرة من عند أغلب الفلاسفة اليونانيين، فأرسطو الذي يعد واحداً من أوائل الفلاسفة الذين درسوا مفهوم العدالة (حسن، ١٣٤). وتنقسم العدالة إلى دلالتين: عامة، وخاصة. فالدلالة العامة: ترمي إلى علاقة الفرد بالمؤسسات الاجتماعية، أي الامتثال إلى القوانين والتحلي بالفضيلة، والإنسان الفاضل هو الذي يمتثل إلى القوانين ويعمل بها، شريطة أن يكون هذا القانون مبنياً على مبدأ الفضيلة، وفي دلالتها الخاصة: تشير إلى ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد في تعامله مع غيره من أفراد المجتمع، وهذا تقرن العدالة بالفضيلة لكونها جزءاً لا يتجزأ منها، وتدل على السلوك الفاضل في شتى مجالات النشاط الإنساني (ذبانية، ٢٠١٦).

وللعدالة المطلق والمفهوم النسبي، ففي مفهومها المطلق لا يتغير باختلاف الزمان أو المكان، إنها قيمة علياً وال المسلمات الثابتة غير القابلة للتبدل أو التغيير، بغض النظر عمّا تحدثه التقليبات الاجتماعية من تغيير في المفاهيم في أذهان الناس. وذلك يشمل جميع القيم. فكما يقول أرسطو، العدالة فضيلة أخلاقية، ومن هنا جاء القول الشائع ان القانون يهدف إلى تحقيق العدالة، إذ يقترن كل منها بالآخر، فمهمة القاضي تحقيق العدالة من خلال تطبيقه القانون. وهذا الارتباط بين العدالة والأخلاق يرجع إلى زمن بعيد، والعدالة بالمفهوم العام فضيلة أخلاقية، أي تعبّر عن تطابق سلوك الفرد مع القانون الأخلاقي العام والشامل. فالعدالة بهذا المفهوم أهم الفضائل الأخلاقية، ولذا يعد العدل من ضمن مباحثات علم الأخلاق إلا أنه يجب أن نلاحظ أن العدالة بهذا المفهوم العام لا يمكن أن تتطابق تماماً مع الأخلاق. فكل قاعدة عدل هي في الوقت نفسه قاعدة أخلاقية ولكن العكس غير صحيح، فليس كل قاعدة أخلاقية قاعدة عدل. والعدالة بمفهومها النسبي، تختلف من مجتمع إلى آخر، بل تختلف من طائفة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد، وإن الأمر يتعلق بالعدالة التي تعمل الدولة على تحقيقها، إنها العدالة التي تنظر إليها في مجتمع معين وفي زمن محدد. وباختصار فإن العدالة بمفهومها النسبي مثل القانون تعد أحد نتاج المجتمع بما فيه من ظروف مختلفة، وبمفهومها المطلق مثل أعلى محفور في النفس البشرية لا يمحى ولا يتبدل (حسن، ٢٠٠٠، ص ١٣٣-١٣٦).

إن العدالة عند أفلاطون هي (إن يتلقى كل شخص ما يساوي إنتاجه وإن يؤدي العمل الذي يتناسب مع طبيعته ومقدراته، فالإنسان العادل هو الإنسان الذي يبذل جهده لاعطاء الحق وقد غنم ما يساوي قدر ما ينفقه من هذا الجهد). (الذنون، ١٦٣). فالعدالة وفق هذا المفهوم تقضي: - أولاً أن كل فرد يجب أن يحتل موقعه في المجتمع يتناسب مع الدور الذي يقوم به ومع الخدمات التي يقدمها، ويضمن العدالة (لوبيد، ١٩٨١، ص ١١١)، - وثانياً أن المساواة قدر الامكان تكون بين القيم والخدمات المتباينة بين الأفراد (الشاوي، ٢٠٥٠)، وإن العدالة هي ليست عدالة فردية وإنما هي عدالة مرتبطة بشكل مباشر مع العدالة العامة.

وتحدث أرسطو عن العدل فجعل أساسه المساواة، وميز بين صورتين له: "العدل التوزيعي" في مجال الأموال، ثم "العدل القانوني أو التعويضي" في نطاق المعاملات، وما دامت العدالة هي المساواة أيضاً، والظلم عدم المساواة، فالعدالة يمكن أن تكون توزيعية وتعويضية، والعدالة التوزيعية تقضي أن تعالج الحالات المتساوية معالجة سوية، ومن ثم إذا وجد شخصان غير متساوين، وجب أن لا يحصلان على ما هو متساو. ومنبع للشجار والشكوى، وأن تعطي المتساوين انصبة غير متساوية، أو تمنع غير المتساوين انصبة متساوية (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥٠٨، ٥٠٩). والعدالة، أي العدل ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي (منصور، ص ٥٣، ٥٤، ٢٠١٩)، (حسين، ٥٨، ٥٧):

١/ العدل التوزيعي، ويقصد به توزيع الحقوق والواجبات على أعضاء الجماعة وقد أساس المساواة، فيكون مجدداً إن كان على أساس المساواة الحسابية المطلقة، وسيطر العدل آنذاك العدل التوزيعي المجرد، أما إذا كان التوزيع على أساس المساواة التناصبية، سمي العدل التوزيعي المعتبر. فمثلًا إعطاء مبالغ متساوية لموظفي دائرة معينة دون الأخذ بالاعتبار مؤهلاتهم ودرجة إخلاصهم وأعمالهم واحتياجاتهم ودرجاتهم الوظيفية، يصبح العدل عدلاً توزيعياً مجدداً، أما جعل مبلغ معين أساساً يعطى لكل، وفوق ذلك المبلغ تعتد المؤهلات والدرجة الوظيفية وغيرها من أساس التفضيل والتقارب، فإن ذلك وشكل عدلاً توزيعياً معتبراً.

٢/ العدل التبادلي، يهتم بتبادل الأشياء والخدمات بين الأفراد داخل الجماعة، وفقاً للتصرفات الإرادية، وسيطر العدل التصحيحي، أيضاً لأنّه يعني بتصحيح الاختلال الناجم عن العدل التوزيعي في الذمم المالية. مثل احترام الإرادة التعاقدية وترتيب آثار العقد التي تشكل عدلاً تبادلياً، وبهذا التبادل تتغير الذمم سلباً وإيجاباً.

٣/ العدل الجماعي، يحصل من خصوص الجماعة خصوصاً يتمثل في إعطائها ما هي تستحقه لها. كالالتزام بدفع الضرائب، وعدم مخالفة القوانين، والالتزام بصورة عامة بأداء الواجبات التي يستلزمها عيش الفرد في الجماعة.

ويختزل بعض الشرائح (منصور، ص ٥٨) صور العدل الثلاث إلى اثنين، العدل العام والعدل الخاص، كما سبق ذكرناه.

والمساواة التي تحدث عنها "أرسسطو" هي مركز وسط بين وضعين غير متساوين، مثل مكان النقاء مساحتين متباوتين، ولما كانت العدالة هي المساواة، فالعدالة أيضاً مركز الوسط بين النفع والضرر، وخط يلتسم عنده هذان النقيضان، فيؤخذ من النفع لجبر الضرر حتى يتتساوى الوضعان. لذا سميت العدالة باليونانية "ديكايون"، لأنها قسمة بين جزئين متساوين "ديكا"، وغدا القاضي هو من يقسم بالتساوي، أي من يقيم العدالة. (الاحمد، ٢٠١٧، ص ٩٥). وينظره إليها من أربعة جوانب، الجانب الأول العدالة بمعنى الأمانة في القول والمعاملة وفرض على الإنسان أن يقول الحق وإن يدفع الديون. ثانياً العدالة هي أعمل الخير للإصدقاء والحق الضرر بالاعداء. ثالثاً العدالة هي مصلحة الأقوى. و الجانب الأخير للعدالة هو أن تكون أمثلة وسطاً بين أحسن الأشياء وأسوئها (المنياوي، ص ٨٠، ٨١).

تعد العدالة من أقدم الفضائل الإنسانية التي تعبّر عن رغبة أصيلة لدى الإنسان في إحقاق الحق ورد الظلم، ولهذا تبنّتها القوانين كغاية يسعى القانون لارا��ها(حسين، ٢٠١٠، ٥٠) فجاءت العدالة في علم القانونية بمعانٍ هي: أولاً: ما كان مثالياً عادلاً يتوافق مع متطلبات الإنصاف والعقل والعدالة وبهذا المعنى هي إحساس، وفضيلة، ومثال أعلى(كورنو، ص ١٠٧٨، ١٠٧٩) ثانياً: ما كان عادلاً موضوعياً، وما يجوز لكل واحد أن يتوق إلى شرعاً (إشتادا إلى الشرع)، فالعدالة بهذا المعنى إعطاء كل ذي حق حقه، ومن يطلب العدالة فإنه يطلب بما يوجب له أي حقه. أما تحت الإنصاف (Equate) فقد وردت هذه المعانٍ، عدالة مبنية على المساواة، وهي جهد لإعطاء كل واحد ماله، من الحقوق. وكانت جهداً لإقامة المساواة في المعالجة بشكل غير متساوٍ، لأن العدالة هي تخفيف للقانون وطريقة في حل النزاعات خارج قواعد القانون وفقاً لمعايير نحو العقل والمنفعة وحب السلام والأخلاق. أو العدالة هي تخفيف للقانون بمراعاة الظروف الخاصة. وفي بعض أحيان العدالة هي طريقة في حل النزاعات خارج قواعد القانون وفقاً لمعايير كالعقل والمنفعة وحب السلام والأخلاق. وفي الحقيقة عدالة سميت في القانون الوضعي عدالة مثالية. وقد قبل أن العدالة هي أن نتعامل مع القضايا المماثلة معاملة مماثلة، وأن يكون للقضايا المختلفة تعامل مختلف أو هي التسوية بين المتماثلين والتفرقة بين المختلفين أي المماثلة على قدر المناسبة، وهذا التعريف ينطبق على جزء من العدالة وأنه تفسير غير جامع للعدالة، إذ لا يمكن اقتصار العدالة على مبدأ المعاملة المناسبة أو المماثلة على قدر المناسبة فقط، بل وإنما تتعداه لتشمل غيره من المبادئ، ولكنه مع ذلك تعريف تظهر حقيقة العدالة في جزء كبير منها(حسين، ٢٠١٠، ٥٠-٥٢).

ولقد جاء في فاتحة الكتاب الأول لمدونة جستيان(فهمي، ص ٥): ان العدل هو (حمل النفس على ايتاء كل ذي حق حقه، والتزام ذلك على وجه الثبات والاستمرار). و العدل بمعنى حمل النفس على ايتاء كل ذي حق حقه والتزام ذلك على وجه الثبات والاستمرار. أو هو إقامة المساواة بين الناس في الحصول على حقوقهم، وكذلك يستمر على هذا التعريف مع من يخطون خطوة أبعد من ذلك بالتحدث عن العدالة (ابو طلب، ص ٣٢٢). والعدالة هي: (شعور كامن في النفس البشرية يكشف عن العقل السليم، ويوحي به الضمير المستثير، ويهدف إلى إعطاء كل ذي حق حقه). في حين يرى بعض الكتاب(البازار، ١٩٥٨، ص ١٢٠) أن هذا التعريف يصح للعدل وليس للعدالة، وكان الفيلسوف الإغريقي (سيموندليس) قد قرره قبل (جستيان) بمئات السنين، إذ يقول (العدل هو الرغبة المستمرة في إعطاء كل إنسان ما يستحقه). و في تعريف(حسين، ٢٠١٠، ص ٥٩) آخر للعدالة ورد أنها (ما يملئه العقل السليم إستجابة للمصالح الأكثر إحتراماً).

لا يكون الفرق بين العدل والعدالة إلا زيادةً جماليةً في وضع الحدود والفاصل، فكلاهما يؤدي الغرض نفسه،(الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥٠) وفي الحقيقة العدالة والعدل ليسا نقليتين لا يتوافقان ولا يجتمعان معاً وإنما مشتقان، من مادة واحدة هي (عدل) فكما يختلفان، يتتفقان فالعدالة اضافةً أو زيادةً على العدل في الحالات التي يفترقان فيها(حسين، ٢٠١٩، ص ٥٤، ٥٥). وكذلك فإن القول إن ما يصدق على العدالة، لا يصدق على العدل غير سديد، وأن التمييز بينهما على أساس أن العدل هو المساواة، والعدالة هي الإنصاف، غير دقيق، فالعدل لا يعني المساواة في جميع الأحوال، وكذلك فالعدالة لا تعني الإنصاف في جميع الأحوال، فالإنصاف قد يطلق على الإحسان، وكل من الإحسان والعدل محله في قواعد الأخلاق، فالعدل فضيلة من فضائل الإنصاف. الأخلاقية، وأن التسوية بين متشابهين والتفرقة بين مختلفين، يصدق على العدل مثلاً يصدق على العدالة، والفرق بينهما في الصفة التجريبية للعدل مقابل الصفة التشخيصية للعدالة(الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥١). والجدير بالإشارة أن هناك خلطاً في تعريف العدل والعدالة قد عرفا العدل وقصدوا به العدالة أيضاً، وكذلك عرفا العدالة وقصدوا العدل،(حسين، ٢٠١٩، ص ٥٤، ٥٥). وبعبارة أخرى، فالعدل مفهوم تجريدي عام، ذو أبعاد موضوعية، أما العدالة فهي مفهوم شخصي خاص، ذات أبعاد شخصية، ولهذا قبل عن القانون إنه يسعى إلى تحقيق العدل، في حين أن القاضي يسعى إلى تحقيق العدالة، ذلك أن القانون في مساعاه إلى تحقيق العدل، يضع قواعد عامة ومجردة وافتراضية، أما القاضي فيواجه القضايا المعروضة عليه وي قضي فيها بالعدالة، ولهذا قبل في العدالة أنها إحساس أو شعور

كامل في النفس يكشف عنه العقل السليم ويؤدي به الضمير المستنير الذي يهدف إلى إعطاء كل ذي حق حقه(الاحمد، ٢٠١٧، ص ٤٠٤، ٤٠٥).

ويتبين لنا من خلال هذا، ان الاختلاف في تعريفات العدالة ومعانيها يرجع الى جانب مختلفة لها، وأن كثيراً من التعريفات السابقة قد أخرج العدالة من دائرة التشريع وحصرها في دائرة القضاء، فعلينا ان ننظر الى العدالة بمعنى قيمة عليا تحكم تشريع القانون وتطبيقه معاً، اي تفرض على المشرع سن قانون عادل، وتفرض على القاضي ان يتبع هذه القيمة عند تطبيق الأحكام القانون، وفي استعمال سلطته التقديرية. وتتبين لنا مما تقدم ان العدالة ( هي القوة الكامنة الملزمة التي تدعى العقل الى إعطاء كل ذي حق حقه). ومفردات التعريف هي :

- الاول: العدالة هي القوة الكامنة الملزمة.  
الثاني: العدالة تدعو العقل الى وضع الحلول القانونية.  
الثالث: الغرض من العدالة إعطاء كل ذي حق حق.

الاول: العدالة هي القوة الكامنة الملزمة: ومعناها لديها صفة الزامية سواء قام المشرع بتشريع القانون او بعدم تشريعيه، فالعدالة هي القوة، أي القوة التي تتبلور نتيجة امتصاص الشعور والإحساس، وتقاعدهما داخل النفس أو الجماعة، تتحرك هذه القوة المحدثة وتوجه صوب العقل، وتتمكن في ضمير الفرد أو الجماعة على شكل اعتقاد ديني أو قيم إنسانية أو مبادئ عليا تمس كيان الفرد والجماعة معاً. وهذه المبادئ قد تتجسد في المبادئ التي قال بها أنصار القانون الطبيعي، أو قد تكون مبادئ دينية بحثة، مثل ذلك مبادئ الأخوة والمحبة التي ربما تفرض على الإنسان أن يضحي بمصالحه، بل بحقوقه أيضاً من أجل الآخرين، وتصف بأنها (ملزمة) لإعتقد الناس بالزامية العدالة، سواء أكانت ملزمة حقيقة كما هو منصوص عليها، أو ليست كذلك(حسين، ٢٠١٩، ص ٥٦، ٥٧).

الثاني: العدالة تدعو العقل الى وضع حلول قانونية، نقصد بالعقل إنه، آلة لادراك الحكم(احمد، ص ٤٧)، وهذا الحكم قد يتجسد في نصوص وقواعد قانونية يشرعها المشرع، لأن القانون وإن كان واضعه شخصاً من الأشخاص إلا أنه بصياغته العامة يتجرد من العواطف والمحاباة، وإذا كانت هذه مؤثرات الابصار، فإن "القانون، خلافاً لذلك، هو العقل المجرد عن العاطفة". أما إذا خضع الأفراد لإرادة الحكم وليس للقانون، فإنهم يتعرضون بذلك لأهواء الحكم وعواطفهم، أي يتعرضون لحكم الحيوان، فالعواطف تحول الناس جديعاً إلى حيوانات، في حين لا ينبغي أن يكون خضوع الإنسان إلا لحكم العقل. والقانون هو العقل، أو هو القائد الذي ينبغي الإهتداء بحكمه، ولا شك أن إتباع قائد مجرد من الأهواء أكثر أماناً من إتباع قائد تكون الأهواء داخلة في تكوينه. والقانون مجرد من الأهواء. ولذلك يجب أن يكون الحكم للقانون، وأن يكون العدل عاماً بالنسبة للجميع(تاغو، ص ٥٢). ويوجد بجانب العقل التشريعي عقل آخر وهو العقل القضائي، ووظيفته تنفيذ ما يأمر به العقل التشريعي منطوقاً وروحاً، وقد يحل محل العقل التشريعي في بعض الأحيان في المسائل المدنية فقط دون الجنائية (حسين، ٢٠١٠، ص ٥٩).

الثالث: الغرض من العدالة إعطاء كل ذي حق حق، وقد سبق تعريف العدالة بانها فضيلة أخلاقية، وهي الغاية المثلى للقانون، تمكّن ان أقول هي عقل القانون وفحواء، فالقواعد القانونية تستهدف بالضرورة أن يتحقق العدل، فالقانون لا يجد مضمونه الصحيح إلا في فكرة العدل، ويكون عادلاً إذا أعطى لكل شخص حقه وبخلاف ذلك يكون القانون ظالماً، و من هنا يقول(لويد، ١٩٨١، ص ١٥٠): إن العدل هو اعطاء كل شخص ما يستحقه. والناس يتفقون على أن العدالة في التوزيع يجب أن تجري وفقاً للاستحقاق، ثم يختلفون في فهم المقصود بالاستحقاق(الاحمد، ٢٠١٧، ص ٥٠٩، ٥٠٨، ٢٠١٧)، لكن ما هو الإستحقاق؟ وكيف يثبت الإستحقاق؟ للإجابة على هذا السؤال هناك ستة معايير، وهي(حسن، ١٩٨١، ص ١١٢، ١٤١-١٣٦)، (لويد، ١٩٨١، ص ١١٣):

أولاً: معيار المساواة المطلقة بين الأفراد: و معناه اعطاء كل شخص الشيء نفسه، وبهذا تتحقق المساواة في التوزيع بين الأفراد مساواة مطلقة، دون الأخذ في الاعتبار الفروق التي توجد بينهم.

ثانياً: معيار الجدار: ويعني مجموعة صفات جوهرية وشخصية تتوفّر في الفرد. وان العدالة هي اعطاء كل شخص بحسب جدارته، فالجدارة تعد معياراً أخلاقياً بحثاً، وهي لا تعني تحقيق المساواة المطلقة بين الأفراد في التوزيع، وإنما يتم توزيع الخيرات والأعباء طبقاً لمعايير يتناسب مع مجموعة صفات جوهرية وشخصية تتوفّر في الفرد.

**ثالثاً: معيار العمل:** ما يقوم الشخص به من عمل فهو معيار يحدد ما يستحق له، فالتوزيع يقتضي عملية حسابية سهلة ومحددة المعامل، ويتم الأخذ بهذا المعيار حالياً في الأنظمة القانونية الوضعية في تحديد صرف المرتبات والأجور، إذ يأخذ كل فرد الأجر أو المرتب الذي يتناسب مع ما يقوم به من عمل.

**رابعاً: معيار الحاجة:** وقد يعني عدالة التوزيع بحسب الحاجة، أي اعطاء كل شخص ما يحتاجه، وتعمل على الإيفاء بالحاجات الضرورية التي يحتاجها الأفراد وتعامل على الإيفاء بالحاجات، والعدالة بهذا المفهوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الاحسان.

**خامساً: معيار الطبقة الاجتماعية:** يعتمد هذا المعيار على أساس طبقة المجتمع لتوزيع الاعباء والإلتزامات، والأعطاء بحسب الطبقة أو التوزيع وفقاً لطبقة الأفراد.

**سادساً: معيار الشكلي:** يعني توزيع عادل طبقاً لما يخصمه القانون، أي يعطى كل فرد على ما يحده القانون، فهو العدل الشكلي ويطلب المساواة في المعاملة وفقاً للتصنيف الذي أعده القانون، ومن خلالها يحصل كل فرد على ما يحده القانون له (a chacun selon ce que la loi lui attribue)، ويقتصر دور القاضي، طبقاً لهذا المفهوم (للعدالة)، على تطبيق القواعد نفسها على المراكز القانونية(حسن، ٢٠٠٠، ص ١٤٠، ١٤١).

وتتجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير ستكون مفيدة في قياس درجة العدالة، لمعرفة إلى أي مدى يمكن للعدالة التوزيعية أن تتحقق العدالة الحقيقية في توزيع الحقوق بين أفراد المجتمع. على الرغم من أنه يجب على صاحب السلطة التوزيع أن يعتمد على أنساب المعايير لتوزيع الحقوق، والتي ستكون أساساً لتوزيع الحقوق والعدالة، فإن هذا الاعتماد سيكون وفقاً لطبيعة الحق، ومع الهدف الذي يراد تحقيقه من هذا التوزيع، ولكن يجب أيضاً مراعاة أكثر من معيار واحد. فعلى سبيل المثال، لتحديد راتب الموظف، تتطلب رغبة الدولة في التنمية الاقتصادية استخدام معيار ثالث وفيه زيادة الراتب أو خفضه يعتمد على وقت العمل، أو على كمية الانتاج، ذلك لتشجيع للزيادة الانتاج، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. ومع ذلك، يجب على الدولة أيضاً أن يأخذ فيها معيار الحاجة لضمان حد أدنى من المعيشة.

ويرتبط المعيار الشكلي للعدالة بفكرة المساواة أمام القانون ويعني أن يطبق القانون بالتساوي في جميع الحالات وعلى جميع الأشخاص الذين يتناولهم دون خوف أو محاباة، ودون تفريق بين غني وفقير، أو قوي وضعيف، والقانون الذي يطبق على الجميع بدون تمييز على هذا النحو هو تجسيد للعدل، وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العدل بهذا المعنى لا يعود كونه المبدأ الشكلي للمساواة، ولا يمكن للعدل أن يدع حتى كمبدأ للمساواة بدون توفر هذه الصفة(لويد، ١٩٨١، ص ١٢١). ففي الحقيقة العدالة الشكلية بمعنى المعيار الشكلي للعدالة لا تكون عدالة ولا عدل، لأنه لا تتجسد فيها صفة المساواة ولا الانصاف. ومع ذلك قد يختلف مفهومها من عصر إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر. فإن العدالة بهذا المعيار الشكلي هي فهم نسبي لها، وهي مرادف مثل للفانون وتعد أحد نتاج المجتمع مع ما فيه من ظروف مختلفة.

إن العدالة هنا عدالة وضعية تعني التزام القاضي بتطبيق القانون حرفيًا حتى يكون حكمه عادلاً، ومعاملة الحالات المتماثلة معاملة متماثلة تعني أن العدالة يتم ادراكتها، طبقاً لهذا المعيار، عن طريق التطبيق الحرفي للقواعد القانونية، فهي تعم الجميع ولا يستثنى منها أحد، لذا إن الصورة التقليدية التي ترسم لها تظاهرها مغمضة العينين لأن انتباها لا يجب أن ينصب إلا على ذراع الميزان، والمشكلة في هذا المعيار أنه يؤدي بالقطع إلى نسبة فكرة العدالة التي يجعلها تختلف باختلاف الأنظمة القانونية، مما يعد عادلاً في وقت ما، ومكان ما، قد لا يكون كذلك في وقت آخر وفي مكان مختلف، فيترتب على هذا المعيار الشكلي للعدالة أن كل تغيير في القانون يؤدي بالقطع إلى التغيير في مضمون فكرة العدالة، ومن ثم فإن هذا المعيار يؤدي إلى مسخ جوهر فكرة العدالة(حسن، ٢٠٠٠، ص ١٤١، ١٤٠).

ويتبين من خلال هذا أن العدالة هي إضافة أو زيادة على العدل في الحالات التي يفترقان فيها، والعدل هو معيار للتوازن وأساسه المساواة، فأنواعها في علاقات خاصة، (إي في التعامل بين الأفراد) والعدل التوزيعي، هو معيار المساواة في توزيع الحقوق والواجبات. والعدل التبادلي، هو معيار المساواة في تبادل الأشياء والخدمات بين الأفراد داخل الجماعة، وفقاً للتضارفات الإرادية، وبهذا التبادل تتغير الذم سلباً وإيجاباً. فإذا أنت الأضافة إلى العدل التوزيعي يكون عدالة توزيعية، وإذا أضيفت الزيادة إلى العدل التبادلي يكون عدالة تبادلية، فالقواعد التي تنظم الحقوق والواجبات، هي في الأصل قواعد ترمي إلى تحقيق العدالة الموضوعية، أي العدالة في حقوق أفراد المجتمع، على نحو لا يحصل فرد على أكثر أو أقل من حقه.

## الفرع الثاني: نحو تعريف للعدالة الشكلية

لا تكفي القواعد الموضوعية لقيام العدالة، التي تقرر للأشخاص حقوقاً متساوية، وإنما يجب أن تكون هناك قواعد شكلية، كى تكفل إثبات هذا الحق إذا تم النزاع عليه. ذلك أن الحق دون الدليل لا قيمة له. تضمن مبادئ وقواعد الإثبات حماية هذا الحق، وهذه الحماية تتم من خلال الاتجاه إلى القضاء في الدولة، إذ توجد القواعد التي تنظم إثبات الحق أمام القضاء، وهذه القواعد يجب أن تستهدف تحقيق العدل بين الأفراد، وذلك بوسائلها لإثبات الحق، ويتوزع الدور بين تلك الوسائل وبين الخصوم بصورة يعرض الحقيقة أمام القضاء، ويضمن عدم تحريف الواقع ويケف كل صاحب حق أن يحصل على حقه، ولا قيمة للقواعد التي ترسى العدالة الموضوعية دون القواعد التي تكفل تحقيق العدالة الشكلية، فهذه القواعد الأخيرة هي القوام الذي يحمي حقوق الأفراد ويضمنها، عند النزاع. ولأنقصد بالعدالة الشكلية المعيار الشكلي للعدل التوزيعي في العدالة الموضوعية، بل نقصد بها العدالة في القواعد التي تكفل إثبات الحق أمام القضاء، أي قواعد قانون الإثبات المدني كوسيلة لعرض الحقيقة.

فالعدالة تأتي لتسد فراغاً موجوداً في القانون، أو لتخفف من قسوة القانون (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٧)، وهذا هو حقيقة مهمة العدالة سواءً كانت العدالة موضوعية (وذلك في القواعد الموضوعية) أم كانت شكلية (وذلك في القواعد الشكلية)، أي العدالة في القوانين الموضوعية (القانون المدني) وفي القوانين الشكلية (قانون الإثبات)، إن قواعد العدالة الشكلية قد تتحدد مع قواعد العدالة الموضوعية في تمسكه بالإنصاف، والمساواة، أي تدافع عن الحق من أجل العدالة لكونها متساوية، فالعدالة لا تنزل إلى حد تعدد بجزئيات بسيطة، وإنما تتدخل كي لا يقف القانون عاجزاً عن احقيق الحق (حسين، ٢٠١٠، ص ٨٧). وخير مثال في هذا المجال على قواعد العدالة الشكلية الفرائين القضائية حينما يعجز المدعى عن إثبات الواقعية المنشئة للحق المدعى به، اجاز المشرع أن يثبت واقعة أخرى قريبة منها ومتصلة بها، وإذا ثبتت يمكن القاضي ان يستنتاج منها الواقعية المراد إثباتها، والامثلة على القرائين القضائية لاتقع تحت الحصر، وذلك لتنوع المعاملات في الحياة العملية، واختلافها ومن الأمثلة عليها ان تقام دعوى بين أب وابنه بالاستناد إلى سند دين، فيدفع الدائن إلى أحد الطرفين بوجود الصورية في التصرف بسبب القرابة بينهما، فيستطيع القاضي عن طريق الاستبساط العقلي ان يستخلص من واقعة القرابة، قرينة قضائية يستدل بها على الصورية (بكر، ص ٢٤٢). وفي القرائين القضائية قد يتدخل القاضي في الإثبات، لعجز وسائل عرض الحقيقة التي تمكن القانون الخصم ان يستعين بها. ومن هذا المنطلق يمكن القول ان العدالة الشكلية هي (استخدام السلطة التقديرية لحماية الحقوق والمصالح الأولى بالحماية او لرعاية المصالح الاولى بالرعاية)، ويعطي المشرع القاضي سلطة التقديرية فقد نصت المادة (١٠٢) الفقرة ثانياً من قانون الأثبات العراقي على ان "للقاري استبطاط كل قرينة لم يقررها القانون وذلك في نطاق ما يجوز إثباته بالشهادة"، وتفسير الواقع الثابتة، او الدلائل او الامارات التي هي وقائع مادية مقر بها من قبل الطرفين لأن تكون قرابة او صدقة وذلك لكي يصل إلى الواقعية الأخرى المجهولة التي يراد إثباتها (بكر، ص ٢٤٣).

وفي الحقيقة اذا عرفنا العدالة الشكلية باستخدام السلطة التقديرية من قبل القاضي، تكون قد حصرنا موضوع العدالة الشكلية في زاوية ضيقة. وبهذا، فاننا نكون في محور الخطأ، لانه لا يمكن حصر العدالة الشكلية في نطاق القرائين القضائية فقط، او في السلطة التقديرية للقاضي، او حتى في نطاق مهامات القاضي من اجراء التفسير المتظور للقانون، وتبسيط الشكلية، في قواعد العدالة الشكلية، لأن العدالة الشكلية قد تتجلى في كثير من الأحيان في التشريع، ويلزم العدالة الشكلية المشرع بسن قانون معين استجابة لامور في تعامل معين. وأحسن الأمثلة لهذا الإلزام هو قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، قد سنه المشرع بغية تنظيم خدمات التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية ومواكبة التطورات القانونية في الجوانب الإلكترونية وتطبيع النظام القانوني التقليدي بما ينسجم مع نظم تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة. وذلك لانسجاماً مع التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانشطة الانترنت (ينظر الاسباب الموجبة لقانون رقم (٢٠١٢) لسنة (٧٨) قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية). وقد تتجلى في كثير من نصوص وقواعد قانون الأثبات المقارن موضوع العدالة الشكلية ومن أحسن الأمثلة لهذا قانون الأثبات العراقي إذ أقر المشرع فيه بأصل عدم المديونية (ينظر المادة: ٦) وقانون الإثبات المصري (ينظر المادة: ١) وكذلك القانون المدني الفرنسي (ينظر المادة: ١٣٥٣) وبهذا يقر المشرع بالواقع الاصل في الانسان، وهي براءة الذمة وعدم المديونية من كل إلتزام، فإذا ادعى احد دينا على آخر وجب عليه إثباته، لانه ادعى شيئاً خلاف الثابت اصلاً، وهو مشغولية ذمة (الصوري، ص ٣٨). وقضت محكمة النقض المصرية بإن" انشغال ذمة المدين بالالتزام بمجرد إثبات الدائن نشاته. على المدين إثبات براءة ذمته منه "(القرار الرقم: ٦١٤٥ / الدوائر المدنية / ٢٠١٨).

وتثير إشكالية العدالة الشكلية عندئذ ينظر إليها على نحو تطبيق الحرفي لإجراءات القانونية، أي اتباع الحرفي لإجراءات الشكلية القانونية في قانون الإثبات. وإذا جدنا العدالة في تطبيق إجراءات محددة للإثبات، تطبيقاً حرفيًا، بهذا المنطلق العدالة الشكلية تعني التطبيق الحرفي لقواعد قانون الأثبات، فهذا لا يكون إلا مجرد تطبيق للمعيار الشكلي، أي المعيار الشكلي للعدالة على قواعد

قانون الإثبات، في حين نحن نؤيد القول(الاحمد، ٢٠١٧، ص ٨٠٧، ٨٠٨): " وجب على القاضي ان تكون حارسا على العدالة وعليه لا يطبق قانون اذا كانت القانون ظالما، وجب على القاضي الركون إلى حنكه والاعتماد على ذكائه وفطنته، فيعمل على تحقيق العدالة دون أن يمس النص بسوء".

ان قواعد الشكلية، على العموم، لا تنشأ الحق ولا تشارك في توزيع الثروة بين افراد المجتمع، بل يتدخل في إثبات الحق وحمايته، لأن العدالة الشكلية قد تشارك بوسائلها في البحث عن الحقيقة الواقعية وذلك بإظهار مصدر المنشىء للحق امام القضاء، (أي قد تشارك في تقرير الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية)، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف العدالة الشكلية بأنها (بذل الجهد العقلي للوصول الى الحقيقة الواقعية وإقرارها في سياق الحكم القضائي). والناس حينما يتناخاصمون على حق معين يبذلون جهودهم العقلية لاثبات حقوقهم باقامة الدليل على الواقعية المنشأ لها الحق امام القضاء(عبد الرحمن، ص ٣)، وتبيّن لنا قد يتجلّى هذه المجهودات الم المشاركون في العدالة الشكلية وهم ثلاثة: المشرع في سن القوانين، فقد يحدد الطرق المعتبرة للإثبات وحاجتهم، فيتوقف ذلك، على طبيعة الدليل لبيان الحقيقة الواقعية، وقدرته في نقل الحقيقة الواقعية إلى مسرح القضاء، وكذلك بتوفير وسائل لضمان عدم تحريفها. وقد يشارك فيها الخصوم في مساعهم لإظهار الحقيقة، والقاضي بسلطته لضمان التطبيق السليم لأحكام القانون والوصول الى الحكم العادل.

على الرغم من الإختلاف الرأي حول فهم العدالة الموضوعية، فإن الشيء الثابت في كل هذه المفاهيم هو، ان قواعد العدالة الموضوعية يدور في فلكة انشاء الحق، فتأتي لكي يعطى لكل ذي حق حقه. وسبق ان ذكرنا انه لا تمنح قواعد الشكلية الحق للمتنازعين وإنما ترجعه لصاحبها، استنادا الى ثبات هذا الحق في الذمم، اذ كان المدعى ناجحا في إقامة الدليل، يحكم القاضي لمصالحته على اساس الدليل الذي يقدمه للقضاء. وسيرجع اليه حقه، بناء على الحكم. بل إذا كان المدعى في الحقيقة الواقعية ليس مالكا لهذا الحق محل الحكم لا يثبت له الحق بسب الحكم، لا يدخله في ذمة المدعى قانونا(الحكيم، والآخرون، ص ٣١٥)، ولا يحل له شرعا، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّمَا تَحْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَّ بِحَجَّةٍ مِّنْ بَعْضٍ فَاقْضِي عَلَى تَحْوِيْلِ مَا أَسْمَعْ فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقٍّ أَخِيْهُ شَيْئًا فَلَا يَأْخُذُهُ فَإِنَّمَا أَفْطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِّنَ النَّارِ" (البخاري، ٢٠١٢، ص ٧٦٩).

إذا نظرنا إلى العدالة الشكلية من حيث تأثيرها على ضمير المشرع والخصوم والقاضي، وهي القوة تتأثر على ضمير المشرع لوضع حل معين لمشكلة، وتتأثر على ضمير القاضي لإستنتاج حقيقة الواقعية من الواقعية قريب من الواقعية المنشئة للحق، وكذلك تتأثر على ضمير الخصم لتجعله يقر بحق خصمه، دون إكراه عليه إلا ضميره، أو كانت ينكل عن أداء اليمين وذلك في حين عدم وجود دليل ضده. كما أن العدالة الموضوعية هي قوة الكامنة، وأيضا العدالة الشكلية هي (القوة الكامنة الملزمة التي تتجسد في مجموعة من المبادئ، والقواعد، والوسائل التي تمكن الخصوم حماية حقوقهم، وتساعد القاضي في تقرير الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، ووفقا لهذا التعريف تقوم العدالة الشكلية على المفردات الثلاث، وهي:

أولا: العدالة الشكلية هي قوة كامنة ملزمة.

ثانيا: العدالة الشكلية تتجسد في مجموعة من المبادئ والوسائل.

ثالثا: العدالة الشكلية مبنية على الظاهر.

تحد العدالة الشكلية مع العدالة الموضوعية في أنها قوة كامنة ملزمة، شأنها شأن العدالة الموضوعية، وذلك في كونها تتجسد في مجموعة من المبادئ والقواعد والوسائل، ولكنها تفترع منها لأن العدالة الشكلية تخصص لغرض المعين والمحدد وهو كشف الحقيقة أي الواقعية المنشئة للحق، وهي معيار لقياس المساواة في عملية عرض الحقيقة وحق الخصوم في الإثبات، وأيضا هي معيار لكشف مركز الخصم في الدعوى، فالدعى يدعى شيئاً بخلاف الحقيقة، فعليه أن يؤيد هذا الإدعاء بالدليل. وكذلك هي معيار لفحص قوة والدليل في نقل الحقيقة الواقعية إلى القضاء، أي العدالة الشكلية تبحث في وسائل إثبات الحق من حيث قوتها الطبيعية لبيان الحقيقة، أي لعرض الحقيقة الواقعية في ساحة العدل. وتخصص العدالة الشكلية نفسه لأداء وظيفة المعينة، فحيث إن وظيفة قواعد العدالة الموضوعية هي توزيع الحقوق والإلتزامات بين افراد المجتمع على اساس المساواة (بهاوي، ص ٥٦)، في حين إن وظيفة قواعد العدالة الشكلية هي تقرير الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، وذلك من خلال توفير وسائل إثبات والإقرار بحاجتهم في الإثبات.

وإن العدالة تكمن في ضمير الفرد أو الجماعة على شكل اعتقاد ديني أو قيم إنسانية أو مبادئ عليا تمس كيان الفرد والجماعة معا(حسين، ٢٠١٠، ص ٥٦)، وهذه القوة الكامنة الملزمة تتجسد في مبادئ العدالة الموضوعية وفي مبادئ العدالة الشكلية أيضا. من هذه المبادئ التي اقام عليها قواعد العدالة الشكلية هي: حرص الناس على حماية الحق، وإن الناس يحرصون على حماية حقوقهم،

يوثقون معاملاتهم بوسائل قد تقييد منها إثبات حقهم (السبكي، ص ٦٩). والخصوم متساون في حق الأثبات والإستعانة بالوسائل الإظهار الحقيقة.

وقد تجلّى بوضوح هذه القوة الكامنة في موضوع الاقرار (ينظر المادة: ٥٩ من قانون الإثبات العراقي). فالعدالة قد تدفع ضمير الخصم وتلزمه بإخبار حق عليه لصالح الغير، دون أي إجبار قانوني على المقر، وهذا الاقرار اساسه ضمير المقر كما قال به أنصار القانون الطبيعي، أو قد تكون مبادئ دينية بحثه، ربما تفرض على الإنسان الاقرار على نفسه لمصلحة الغير، بل الإضرار حتى حقوقه لمصلحة الآخرين، وذلك من أجل العدالة والحق.

وقد تتكون العدالة الشكلية من مجموعة من مبادئ القواعد والوسائل تكون الغاية منها تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية بالوصول إلى الحقيقة المعقولة، والقاعدة هي وصف او حكم كلي ينطبق على أوصاف جزئية (الزلمي، ٢٠١٢، ص ١٨). ويضم قانون الإثبات مجموعة من القواعد والوسائل التي تبيّن كيفية إثبات الحق عند نشوء النزاعات بين الخصوم، وإن هذه القواعد تبيّن كيفية إقامة الدليل أمام القضاء، وبأي الطرق التي يحددها القانون. وحدد التشريع العراقي وسائل الإثبات بستة طرق هي: (١- الدليل الكتابي. ٢- الإقرار. ٣- الإستجواب. ٤- الشهادة. ٥- القرآن. ٦- حجية الأحكام. ٧- اليمين. ٨- المعاينة. ٩- الخبرة)، فتعطى قواعد العدالة الشكلية كل واحدة من هذه الوسائل دوراً في إظهار الحقيقة حسب طبيعتها او قدرتها لنقل الحقيقة ويتمنى الخصوم ان يستعينوا بها، وتعدم القاضي في الإظهار الحقيقة.

وبناء على ما قدمناه يمكن ان نقول: إن التجسيدات المختلفة لقواعد العدالة الشكلية في كثير من مبادئ وقواعد قانون الإثبات، يساعدنا على فهم العدالة الشكلية من زوايا مختلفة، وإستنتاج أكثر من تعريف لها، وفي أبسط تعبير العدالة الشكلية هي بذل الجهد لتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، من حيث الوظيفة. وبذلك تكون العدالة الشكلية هي ما يثبت على الظاهر او ما اكتفى بالحقيقة المعقولة، ولا يطلب من القاضي ان يحكم على الحقيقة المطلقة، من حيث النتيجة. وإن النتيجة التي توصل اليها قواعد العدالة الشكلية هي الحكم القضائي، فقد يبني القاضي حكمه على الظاهر، ولا يكون الحقيقة نفسها، بل يكون حكمه عنواناً للحقيقة، اذا وصل الى درجة البات، وقضت محكمة التمييز الاتحادية بـ"إن الأحكام المكتسبة درجة البات تكون حجة بما فصلت فيه من الحق في نزاع بين الخصوم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلًا وسيباً فلا يجوز إقامة الدعوى مجددًا بذات الموضوع"(القرار الرقم: ٥٦٦/٢٠٠٨). وقضت محكمة تمييز إقليم كورستان بـ"الحكم غير صحيح ومخالف للقانون لأن تكيف الدعوى خطأ لوجود قرار سابق مكتسب الدرجة القطعية تحت عدد ١٥١/٢٠١٤/ب، فلا حاجة للجوء المحكمة الى الإثبات الثانية. والقرار المكتسب الدرجة القطعية يكتسب حجية الامر المقتضي به عليه قرار نقض الحكم المميز واعادة اضمارة الدعوى الى محكمتها".(القرار الرقم: ١٠٨ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦ ، السليفاني، ص ٢٥٥).

#### المطلب الثاني: خصائص العدالة الشكلية وصلتها بالعدالة الموضوعية

تميز العدالة الشكلية بمجموعة من الخصائص، وهذه الخصائص تختلف تبعاً للزاوية التي ينظر منها إلى العدالة الشكلية، فإذا نظر إليها كمبدأ، تكون لها خصائص، أما إذا نظر إليها كوسيلة لاستكشاف الحقيقة فتكون لها خصائص أخرى، ثم من خلال هذه الخصائص يمكننا تمييزها عن العدالة الموضوعية. وبينما لما سبق، نقسم هذا المطلب على فرعين، نتكلم في الفرع الأول عن خصائص العدالة الشكلية، أما الفرع الثاني فنخصصه لمناقشة موضوع صلة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية، وذلك كالتالي:

- الفرع الاول: خصائص العدالة الشكلية.
- الفرع الثاني: صلة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية.



## الفرع الأول: خصائص العدالة الشكلية

للعدالة الشكلية خصيستان اساسيتان تتفرع عنهم عدة خصائص أخرى، او لا هما: خصيصة العدالة الشكلية كمبدأ وثانيتها خصيصتها كوسيلة لاستكشاف الحقيقة.

### الاول: خصائص العدالة الشكلية كمبدأ: فهي كمبدأ لها الخصائص الآتية:

١/ العمومية وهي تعني أن مبادئ العدالة الشكلية تعم جميع البشر دون استثناء، لأن ما يعد هنا عادلاً ليس من المعقول ألا يعد كذلك في مكان آخر من هذا العالم، أي أن هذه المبادئ لا يحدها مكان لأنها عالمية المحل تمس الإنسانية جماعاً، فالعمومية هنا لا تعني عدم اقصار هذه المبادئ على حالات معينة أو أشخاص معينين بالذوات داخل حدود بلد ما كما نلمسها بشأن خصائص القاعدة القانونية، لأن مصدرها الأساس هو الله خالق البشر وهو الذي أمر بها أن تطبق على الناس جميعاً وفي كل مكان(حسين، ٢٠١٠، ص ٨١). وكذلك إن هذه المبادئ أبدية، بمعنى أنها لا تتأثر بمرور الزمان، غير أنه قد يكون التعبير عن هذه المبادئ متغيراً من مكان إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، مع بقاء جوهرها على شكلته. وقد يتغير أشكال التعبير عن العدالة الشكلية تأثراً بالزمان والمكان. فالعدالة من حيث هي تدخل في دائرة الإيمان، لأن المؤمن يفعل أعمالاً مغایرة و مختلفة تماماً، مثل إغاثة الملهوف، وقتل الناس في ساحة الجهاد، ذلك عمال متفاوتان تمام التفاوت، يتطلبهما منه إيمانه الديني، أي بما تعبيران صادقان لإيمانه الديني، مع بقاء الأخير واحداً و ثابتاً، فنحن نعتقد أن الحالة نفسها تتطابق على العدالة، إذ إنها تستلزم أعمالاً متفاوتة غاية التفاوت مع بقائها دون أي تغيير يطأ عليها(حسين، ٢٠١٠، ص ٨٢). والمثال على ذلك مبدأ: "البيئة على من أدعى واليمين على من أنكر" وهو مبدأ عالمي لا يتأثر مضمونه بالزمان والمكان، لكن من الممكن أن يتأثر التعبير عنه بالزمان والمكان.

٢/ هي مبادئ اجتماعية، لأنها تعبير عن الشعور بالمساواة والمساواة مبدأ من مبادئ التنظيم الاجتماعي يهدف إلى رسم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، وهي مبادئ ملزمة لاقترانها بجزاء يقع على مخالفها، غير أن هذا الجزاء ليس من طبيعة واحدة وإنما يختلف بتفاوت دورها في الحياة القانونية فقد تقترب بجزء مادي في الحالات التي يحيل النص القضاء إليها عند افتقار المصادر الرسمية المعروفة للقانون، ويكون جزء مخالفتها أبداً فيما سوى ذلك من الحالات(هيجج، علي، ص ٢٢٨، ٢٢٩). والمساواة هنا ليست حسابية فحسب بل مساواة تناسبية كذلك.

٣/ إنها تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وصلاح المجتمع بما يلي على المشرع في تشريعه وعلى القاضي في قراراته من لزوم توخي الإنفاق فيما يضع من حلول. وأيضاً هي مبادئ لا ترشد إلى حلول قاطعة ثابتة، لأن فكرة المساواة التي ترتكز عليها العدالة هي وحدها الحقيقة الأبدية، أما مظاهر العدالة وما توحيه من حلول فلا يمكن وصفها بالثبات لأن الشعور بالعدالة يكون رد فعل لأحداث اجتماعية وما يرتبط بالحياة الاجتماعية يقبل التغيير بطبيعته تبعاً لتفاوت الزمان و اختلاف المكان.(حسين، ٢٠١٠، ص ٨٣) و (بكر، ٢٠١٩، ص ٣٦٦، ٣٦٧).

٤/ إنها مبادئ لا تقوم على فكرة الخير المطلق أو المجرد، وهو الخير في ذاته مجرداً من أي اعتبار آخر كما هو شأن قواعد الأخلاق التي تهدف إلى خير الإنسان في ذاته بالعمل على نقاء ضميره وطهارة الفكرة والجماعة معاً كونها تصدر عن مثل أعلى يهدف إلى خير الإنسانية وصلاح المجتمع بما يلي على المشرع في تشريعه وعلى القاضي في قراراته من لزوم الإنفاق فيما يضع من حلول.(هيجج، علي، ص ٢٢٩).

٥/ إنها فكرة قائمة بذاتها، لا تستند إلى غيرها من الأفكار، ولكنها تتفاعل مع أفكار قانونية أخرى، لتقديم للبشرية نموذجاً مثالياً من القوانين، فليس من الغرور أن نقول، إن القانون المثالي هو القانون الذي يراعي مبادئ العدالة في مجموع النوعية رعاية كاملة(حسين، ٢٠١٠، ص ٨٤). علمًا أن العدالة الشكلية في هذه الخصائص الخمس تتحدد مع العدالة الموضوعية، لأنها عبارة عن الشعور أو الفكر، شأنها شأن العدالة الموضوعية.

**الثاني: خصائص العدالة الشكلية كوسيلة لاستكشاف الحقيقة،** سبق الإشارة إلى أن العدالة الشكلية هي بذل جهداً عقلياً للوصول إلى الحقيقة، أما بإعتبارها وسيلة لاستكشاف الحقيقة، فهي تعرض بانها تبرز فيها بوضوح خصيصة الاستكشافية، ومجرد اللجوء إلى القضاء معناه الحق متنازع عليه والحقيقة مجهولة وغير متفق عليها. وفي الواقع تعود الاختلافات في الرأي حول الحقيقة إلى اختلافات في المصالح بين الطرفين النزاع. والعدالة الشكلية تعتمد على المجهود الإنساني العقلي لكشف الحقيقة التي قد يختص بها الخصوم، فالعدالة الشكلية تهدف إلى تحقيـقـ الحقـ فيـ واقـعـةـ غيرـ مـعـرـوفـةـ أوـ المـتـنـازـعـ فـيـهاـ عـنـ طـرـيقـ مـجـمـوعـةـ مـنـ الوـسـائـلـ المـعـتـرـبةـ،ـ وـذـلـكـ بـهـدـفـ كـشـفـ الـحـقـيـقـةـ وـالـوـصـولـ إـلـىـ الـحـكـمـ العـادـلـ،ـ لـذـاـ يـلـزـمـ القـاضـيـ بـتـحـرـىـ الـوـقـائـعـ وـقدـ نـصـتـ المـادـةـ (٢ـ)ـ مـنـ قـانـونـ الـاـثـبـاتـ العـرـاقـيـ

على "إلزم القاضي بتحري الواقع لاستكمال قناعته". وله ان يتخذ كل اجراء من اجراءات الاثبات لكشف الحقيقة وبذلك نصت المادة (١٧) من قانون الاثبات العراقي على انه "للمحكمة ان تقرر من تقاء نفسها، او بناء على طلب الخصم، اتخاذ اي اجراء من اجراءات الاثبات تراه لازما لكشف الحقيقة". وتفرض العدالة الشكلية على القاضي أن يواصل بحثه في الدعوى المعروضة امامه الى النتيجة النهائية، والا يكون القاضي منكرا للعدالة. يهدف الاستكشاف في ظل العدالة الشكلية الوصول إلى الحقيقة النسبية، اي الحقيقة الراجحة، والفصل في النزاع لكي يستقر التعامل بالحكم الذي يصدر في النزاع، وإذا ما صدر الحكم القضائي وأصبح باتاً اكتسب حجية الأمر المقصفي فيه ومن ثم فلا يجوز نقضه وهذا ما نصت عليه المادتان (١٠٥) و(١٠٦) من قانون الاثبات العراقي. إن طرق الإثبات المعتمدة في العدالة الشكلية محددة تحديداً مرناً في اغلبية قوانين الاثبات الحديث، ولا يستطيع القاضي أن يثبت الحق بغير الوسائل المحددة قانوناً، فالمرونة تظهر في الإثبات القضائي ظل الإثبات بالقرار القضائي، فالقاضي يثبت وجود واقعة غير ثابت من الواقعية الثابتة في الدعوى، فيتوسع القانون يد القاضي في الإستنبط بكل قرينة لم يقرأها القانون نص المادتان (١٠٢) و(١٠٣) من قانون الاثبات العراقي.

ووضع القانون للقاضي دوراً هاما في استكشاف الحقيقة قد نصت المادة (٩٦) الفقرة (٣) من قانون الإثبات العراقي على أنها "اذا انتهى الشاهد من اقواله توجه اليه المحكمة من الاسئلة ما تراه مفيدة لكشف الحقيقة". وهذا يبرز التوسيع في سلطة القاضي. وجعل للقاضي دوراً إيجابياً في تقرير الأدلة وفي التحرك الذاتي الموصى إلى الحكم العادل وإلى الجسم السريع، وأقام كل ذلك على ما ينبغي أن يتتوفر للقاضي من ثقة يوليه له المشرع. وقد جاء القانون بقواعد مستحدثة تتاسب والأهداف التي يرمي إليها، فمثلاً أعطى السلطة التامة لقاضي الموضوع في تقدير حجية الشهادة من الناحيتين الموضوعية والشخصية (ينظر نص المادة: ٨٢ من قانون الاثبات العراقي)، وأجاز للمحكمة الإفادة من التقدم العلمي في استنباط القرآن (ينظر نص المادة: ١٠٤ من قانون الاثبات العراقي)، والسماح لها برفض اليمين الحاسمة إذا كان الخصم متعرضاً في توجيهها وإعطاءها سلطة تعديل هذه اليمين (ينظر نص المادة: ١١٥ من قانون الاثبات العراقي).

وفي الحقيقة تبرز بوضوح صيغة الإستكشافية للعدالة الشكلية من تلك الخصيصة التي من خلالها يمكن كشف الحقيقة وتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، وأحياناً يمكن حصول تطابق بينهما، علماً أن العدالة الموضوعية قد تتحقق مع العدالة الشكلية، اذ تتطابق الحقيقة القضائية مع الحقيقة الواقعية.

#### الفرع الثاني: صلة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية

تتحد العدالة الشكلية مع العدالة الموضوعية، من حيث الغاية الاجتماعية إذ تهدفان إلى تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع، بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية التي حدتها الطبيعة بمنحها فرارات مختلفة للأفراد في إجاده هذا النوع من العمل أو ذاك. وانسجاماً مع هذا الهدف الاجتماعي فإن العدالة بوجوها المتعددة، تبقى هي النقطة التي يوليهما أفلاطون جل اهتمامه.(جزاع، ص ٤٥، ٤٦) غير أن العدالة الشكلية تفتقر عن العدالة الموضوعية من حيث:

١/ الوظيفة: ان وظيفة العدالة الموضوعية هي توزيع الثروات والحقوق والواجبات في المجتمع على أساس المساواة سواء أكانت هذه المساواة تتناسبية او كانت المطلقة(حسن، ٢٠٠٠، ص ١٤٨-١٥٠)، ولكن وظيفة العدالة الشكلية هي تقريب الحقيقة القضائية إلى الحقيقة الواقعية وذلك بوسائلها الخاصة.

٢/ التوزيع في الأدوار: تركز العدالة الموضوعية على توزيع الأدوار بين افراد المجتمع، وبهذا تتحقق العدالة، اذ كل فرد من أفراد المجتمع يؤدي وظيفته الخاصة(لويذ، ص ١١١) و(الذنو، ص ١٦٣). ولكن العدالة الشكلية توزع الأدوار في ساحة احقاق الحق، أي تمنع لكل من الخصوم والقاضي ووسائل الإثبات دوراً في ساحة العدل. فهي الوهله الاولى يفرض على الخصوم ان يتمسكون بمبدأ حسن النية في تقديم الأدلة (ينظر نص المادة: ٥ من قانون الاثبات العراقي) لعرض الحقيقة أمام القضاء، ويلزم القاضي بتحري الواقع واتباع تفسير المتظور للقانون ( ينظر نص المادة: ٢ و ٣ من قانون الاثبات العراقي)، حتى يكفل تطبيق الاحكام تطبيقاً سليماً. ومن هذا المنطلق تؤدي العدالة الوظيفة كما هي في الطبيعة، او تؤديتها على النحو الامثل(جزاع، ص ٤٦). ولكن تأدية الوظيفة في العدالة الشكلية تلزم تأديتها على نحو يتطلبها المركز الذي يتمسك به الخصم.

ان توزيع الأدوار في العدالة الموضوعية يكون توزيعاً بين ابناء المجتمع على اساس مهاراتهم في الاداء(بهاوي، ص ٤٥). ولكن توزيع الأدوار في العدالة الشكلية يعتمد على اساس المكانة، فمثلاً القاضي يكون في مكانة صاحب الرئاسة والسلطة، وله ولية القضاء يحكم وفقاً للقانون بين المتنازعين، ومن حيث إنه عالم بالقانون وحكم عادل ومحابٍ بينهم. وتعطي دوراً للخصوص على اساس تمسكهم بالحقيقة، اذا كان الخصم يدعى امراً بخلاف الحقيقة سواءً كانت هذه الحقيقة هي الحقيقة المؤدية او هي

ما يعرضها الخصم في دعواه ودفعه فهو في مركز المدعى، وتعطي لأدلة الإثبات دوراً على أساس قوتها في نقل الحقيقة وضمان عدم تحريف الواقع، وعلى أساس الحق الذي يتمسك به الخصم من حيث مصدره، ومن حيث قيمته، أي ان الواقع المادي يمكن إثباتها بكافة طرق، وفي التصرفات القانونية كالاصل يثبت فقط بالكتابة.

٣/ المرونة: التوزيع الأدوار في العدالة الموضوعية يكون على الحتم والجزم، ولا يجوز لشخص أن يجمع بين وظيفتين، ولا يكون له تغيرها حسب رأي سقراط (بهاوي، ص ٤٦ - ٤٨)، بل هذا التوزيع للأدوار بين الخصوم (المدعى والمدعى عليه) ظلت العدالة الشكلية توزع توزيعاً مرتنا ومتغيراً بينهما، فمثلاً في أمر بدني للدعوى يتمسك أحدهم بخلاف الحقيقة المؤيدة، وهو في مركز المدعى، وعليه عبء الإثبات، ولكن بعد تقديم الأدلة فيغير دوره إلى مركز المدعى عليه، فالشخص الذي يقدم ضده البينة يكون في مركز المدعى في الدفعات(السنوري، ص ٦٨، ٦٩).

فقول: إن العدالة الشكلية لا تنشأ الحق لمن يتمسك بها، حينما يحكم القاضي لمصلحته، بل تستطيع أن تنشأ مركزاً قانونياً محمياً حماية نسبية، هذا المركز من تعرّض القانوني وإعادة عرض الموضوع في ساحة العدل لسبق الحكم فيه (ينظر نص المادتان: ١٠٥ و ١٠٦ من قانون الإثبات العراقي)، ولكن أنماط العدالة الموضوعية تأسست على إنشاء الحقوق والواجبات، سواء كان هذا الانشاء على أساس المساواة التنسابية في العدل التوزيعي، أو كان على أساس المساواة الحسابية المطلقة في العدل التبادلي(حسين، ٢٠١٠، ص ١٠٥ - ١١٠).

٤/ ارتباط قواعد العدالة الشكلية بالحق: تتصل قواعد العدالة الشكلية بالحق بشكل غير المباشر، في حين تتصل قواعد الموضوعية بالحق اتصالاً مباشراً، بذلك تقرع العدالة الشكلية عن العدالة الموضوعية في ارتباطها بالحق، فمثلاً حين تعطي السلطة امتيازاً ما لشخص معين على أساس خدمته الوظيفية، ينشأ الحق لهذا الموظف، بناءً على ذلك، فالعدالة الموضوعية قد تتحقق إذا كانت الخدمة التي قدمها الموظف مقابل ذلك الحق. وسؤال العدالة الموضوعية هنا هو، هل هذا الحق متتساً مع الواجب الذي قام به الموظف؟ قد تتحقق بذلك العدالة الموضوعية، إذ الجواب، هو نعم، معناه يعطى الموظف ما يستحقه. ولكن هذا السؤال ليس سؤال العدالة الشكلية، بل سؤالها هو: هل القانون يمهل ان يثبت الموقف حقه بالوسائل الموضوعة لإثبات الحق؟ هل الخصوم متسللون في الاستعانتهم بهذه الوسائل؟ هل يؤسس القاضي حكمه على تلك الوسائل، أو يؤسسها على غيره، كالمصالح والمحبة؟ فالعدالة الشكلية لا تبحث عن المساواة في إنشاء الحق، بل هي تبحث عن تقرير بين الحكم من واقع المنشأ للحق. وإذا تمثل الفرض المتساوい للخصوم، ويبذل القاضي جهوده المعتمدة للوصول إلى مصدر المنشأ للحق. وبينما حكمه على أساس برهان، فهذا يعني إرجاع القاضي الحق لصاحبـه في الظاهر الحال، وتتحقق بذلك العدالة الشكلية. وذلك سواء كانت العدالة الموضوعية قد تتحقق أم لا.

٦- تخصص وسائل العدالة الشكلية لكشف الحقيقة، أي لكشف مصدر المنشأ للحق، فوسيلة تحقيق العدالة الموضوعية، هي مصادر الحق من: القانون والإرادة والفعل ضار والفعل نافع، والقانون مثلاً هو المصدر لإنشاء الحق، لأن الدولة في المجتمع توزع الثروة من خلال قوانين وتعليمات. فالعدل التوزيعي يحرص على قيمة العدالة الموضوعية في إقامة التوازن بين الحقوق والواجبات. وكذلك في العدل التبادلي فإن الإرادة حرفة في إنشاء الحقوق، وذلك بمصادر معتبرة. ولكن وسائل العدالة الشكلية هي وسائل لبيان الحقيقة ونقلها إلى القضاء من حيث إنها ساحة للعدل، وذلك لإثبات الحق الموزع في ظل العدالة الموضوعية، ووسائل العدالة الشكلية لا تنشأ الحق، أي تدخل في دائرة توثيق الحق.

لقد تبين مما نقدم، أن العدالة الموضوعية تدور في فلك إنشاء الحق، (أي بتوزيعه)، ولكن العدالة الشكلية قد تخصص قواعدها ومبادرتها لتقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية، (أي ببذل الجهد لكشف المصدر المنشأ للحق). وقد تجسدت قواعد العدالة الشكلية في مجموعة من القواعد والوسائل القانونية لضمان إرجاع الحق لصاحبـه، وتختص العدالة الشكلية قواعدها ووسائلها لهذا المهمات، وذلك بالتحري لكشف الحقيقة الواقعية، عن طريق استنتاجه من دليل الذي يقدمه الخصم.

إن الحق الذي توزعه قواعد الموضوعية لا قيمة له إذ لم يؤيد بالدليل المعتبر في القواعد الشكلية، لذلك قد تكون علاقة العدالة الشكلية بالعدالة الموضوعية كعلاقة الدليل بأصل الحق، فتوقف تحقيق العدالة الموضوعية على تحقيق العدالة الشكلية، عند النزاع، وتبين من هذا لا قيمة للعدالة الموضوعية، من حيث الواقع العملي، إذا لم تؤيد العدالة الشكلية بقواعدها ووسائلها المعتبرة والمحددة.

## المبحث الثاني: وظيفة العدالة الشكلية

العدالة الشكلية لها عدة وظائف، وكل هذه الوظائف متفرعة عن وظيفة أساسية، وهي تقرير الحقيقة القضائية إلى الحقيقة الواقعية أي استكشاف الحقيقة بغض النظر الوصول إلى الحكم العادل. وتتفرع منها وظائف توزيع الأدوار بين الخصوم والقاضي ووسائل الإثبات، وذلك بهدف الوصول إلى غايتها. وفي هذا المبحث نتطرق إلى وظيفة العدالة الشكلية في كشف الحقيقة. فنجد الغاية الأساسية لقانون الإثبات هي الوصول إلى الحكم العادل، والتطبيق السليم لنصوصه، غير أن الشرط الأساسي لتحقيق تلك الغاية، هو الوقوف على ما هو حقيقي وواقعي، أو في الأقل، افتراض الأمر أو اعتقاد والأقتناع به كذلك، ولبيان هذا الشرط، نتناول في هذا المبحث الحقيقة بأبعادها وأقسامها المختلفة. عليه نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: مفهوم الحقيقة.
- المطلب الثاني: صلة العدالة الشكلية بالحقيقة.

### المطلب الأول: مفهوم الحقيقة

لفهم الحقيقة فهما كاملا علينا ان ننظر إليها من زوايا مختلفة، وان نتوقف على معناها العام ومعناها القانوني أيضا وعليه نتطرق إلى المفهوم العام للحقيقة اولا، ثم الى مفهومها القانوني، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

- الفرع الاول: المفهوم العام للحقيقة.
- الفرع الثاني: المفهوم القانوني للحقيقة.

#### الفرع الاول: المفهوم العام للحقيقة

بعيدا عن الخوض في تفصيات تعريف الحقيقة في اللغة نشير إلى إن كلمة الحقيقة تعني الثبات و اليقين(الجرجاني، ١٤١٣، ص ٧٣، ٧٤) و عند الأصوليين: هو اللفظ المستعمل فيما وضع له في التخاطب(zalmi، ٢٠١٤، ص ١٩٥). وفي الاصطلاح: الحقيقة هي من المفاهيم التي يصعب على الباحث تعريفها(Sibila والعلمي، ص ٥)، نظراً لما يدور حولها في ميدان العلوم المختلفة من العلوم الاجتماعية وسياسية وغيرها. ويختلف تعريفها وماهيتها باختلاف العلوم وكل علم حقيقة خاصة به ولكن دراستنا ليست منصة على مفهوم الحقيقة كلها بجميع تفاصيلها، وإنما تطرق إلى جزء من الحقيقة، وهو المفهوم القانوني للحقيقة، وبقدر ما يساعدنا لفهم وظيفة العدالة الشكلية في التقريب بين الحقيقة القضائية والحقيقة الواقعية، لذا نحاول أن نتعرض إلى تعريف الحقيقة، دون التعمق في معانيها والخوض في إشكالياتها.

مفهوم الحقيقة مطلقا: يعني اليقين، وهذا الأخير على مراتب، اضعفها علم اليقين، والأقوى منه عين اليقين، والأقوى حق اليقين. فمثلا يعلم الشخص ان طائرة ما سوف تطير من مطار الموصل إلى مطار بغداد، فهذا علم اليقين، وإذا رأها تطير فهذا عين اليقين، لكنه لو ركب اصبح هذا حق اليقين، والحقيقة المطلقة هي حق اليقين، أما ما دون اطلاقها فتبقي نسبية، لأن المشاهدة قد لا تعطي المصداقية التامة للأمور، كما في حالة السراب، والعلم والمعرفة والسماع، قد لا يعني ان المرء قد اصاب الحقيقة بطلاقها، والحقيقة بهذا المعنى هي الحقيقة الواقعية، أي الحقيقة الواقعية الحاصلة، لا تلك التي تحصل، أو ربما تحصل في المستقبل من جانب التخمين(الاحمد، ٢٠١٧، ب، ص ٢٧، ٢٨)، وعند سقراط هي ما يمكن إدراكه بالعقل، بل في الحقيقة هناك حقائق تدرك دون العقل كالحقائق التي تدرك بالحواس، وهناك حقائق أخرى يعجز العقل عن إدراكتها، إضافة إلى الحقائق التي يدركها العقل (حسين، ٢٠١٠، ص ١٥٤، ١٥٥)، وللحقيقة ثلاثة معان، عند اندرية لالاند، وهي (الاحمد، ٢٠١٧، ب، ص ٣٦، ٣٧)، (هورامي، ٢٠١٢، ص ٣٩، ٤٠):

المعنى الأول: الحقيقة من حيث كونها شيئاً واقعياً، وتطلق عليها الحقيقة الجوهرية، أو الحقيقة ذات طابع مطلق وكامل، ومن الممكن ان توجد، ولو لم يكن هناك من يعرفها أو يكشفها.

المعنى الثاني: الحقيقة كما يدركه الانسان، ويسماها حقيقة المعرفة، وتعتمد أساسا على الفهم والادراك، أي على وسائل المعرفة الإنسانية المختلفة، وهذه الوسائل قد تكون نافعة أو يشوبها القصور، ومن ثم فان هذا الفرع من الحقائق يتسم بالنسبة.

المعنى الثالث: الحقيقة كما يعبر عنها الانسان، تسمى حقيقة التعبير، وهي تعتمد على مفردات اللغة وتركيبيات الجمل والعبارات والقدرة على صب الأفكار في القالب النظري الذي يتاسب معها.

نستنتج من هذا ان الحقيقة هي: الحقيقة الواقعية، وحقيقة المعرفة، وأخيراً حقيقة التعبير. وقد تسمح المجال للعدالة الشكلية لكي تشارك الحقائق الثلاث في الوصول الى المصدر المنشئ للحق، وفي الاطلاق عليها بوسيلة المعاينة، وفي القرائن القضائية يمهل القاضي ادراك الحقيقة (أي حقيقة المعرفة). ويستفيد من الحقيقة التعبيرية في الشهادة والخبرة وبينى الحقيقة القضائية على تعبير الآخرين حسب الحدود والإجراءات التي حددها القانون.

### الفرع الثاني: المفهوم القانوني للحقيقة

لم تعرف الحقيقة في القانون، لكنها ذكرت من بين نصوصه، غير أن المعنى المراد للحقيقة في النصوص القانونية يقابل المجاز أو الحكمي التقدير (ينظر نص المادة: ١٥٦ و ١٥٥ من القانون المدني العراقي)، سبق الإشارة الى ان العدالة الشكلية هي معيار لكشف مركز الخصم في الإثبات، فالداعي هو الخصم يدعى شيئاً بخلاف الحقيقة، فالحقيقة تكون الحقيقة القانونية او الحقيقة المؤيدة، لبيان مفهوم القانونية للحقيقة يستلزم التوقف عند الحقيقة القانونية والحقيقة المؤيدة، كالتالي:

#### أولاً: الحقيقة القانونية

الحقيقة القانونية هي الاحكام القانونية الفنية التي صنعها المشرع بنفسه، وهي من صنع المشرع وعمله، بمحض تقديره، ووفقاً لما يقدرها من الاعتبارات، فيضع من القواعد ما يراه مناسباً لحماية الاوضاع القانونية المختلفة، فتارة يكتفي بالقرائن القانونية وأخرى يرتفع عن نطاق القرائن وقواعد الاثبات واحياناً يرى أن الحماية المناسبة هي حماية من خلال إقرار قاعدة موضوعية. ولكن المشرع عندما يقرر مضمون القواعد القانونية، فإنه لا يقرره اعتباطاً، وإنما يستخلصه من الحقائق الموضوعية والحقائق الاعتبارية (هورامي، ٢٠١٢، ص ٤٧، ٤٨).

والحقائق الموضوعية هي من العوامل التي تسهم في تكوين القواعد القانونية إسهاماً فعالاً وهي حقيقة اتفق او يتفق عليها الجميع، وتشترك فيها الحقائق الطبيعية والحقائق العقلية، فالحقائق الطبيعية او الواقعية هي تلك الحقائق التي تتكون من الظروف الواقعية المحيطة بالناس في المجتمع وهذه الظروف قد تكون مادية كظروف المناخ، وقد تكون معنوية كالحالة النفسية، وقد تكون مجرد ظروف اقتصادية او سياسية او اجتماعية. وفي الحقيقة الطبيعية هناك ثلاثة انواع من الحقائق: الحقيقة التاريخية، والحقيقة العلمية، والحقيقة النفسية. فالحقائق الموضوعية هي حقائق ثابتة وجازمة، والمبني على الثابت ثابت إذن، يعود الفضل لهذه الحقائق في أنها لم تدع أن تصبح القواعد القانونية جامدة وهذه الحقائق تشمل حقائق جمة، تأريخية، مثالية، أو المصالح التي يراها المشرع أنها جديرة بالحماية وما إلى ذلك من الحقائق، وهذه الحقائق على سبيل المثل وليس الحصر (حسين، ٢٠١٠، ص ١٥٩ - ١٧٣). فالحقيقة القانونية كما يتبيّن لنا هي القواعد القانونية وتتدخل أيضاً في نطاق الحقيقة القانونية القرائن القانونية.

#### ثانياً: الحقيقة المؤيدة

الحقيقة المؤيدة تعني الثابت أصلاً (نصت المادة: ٦ من قانون الإثبات) على أن "الأصل براءة الذمة"، وهي ظاهر الحقيقة التي يؤيدتها العقل، ومن يتمسك بحق من الحقوق في حدود الحقيقة المؤيدة لاجهة له لاقامة الدليل، لتطابق مضمونها مع الواقع الظاهر وطبيعة الأشياء، قد تتجلى بسهولة لأنها هي الحقيقة الظاهرة من وجه ثابت في الأصل، فهي مؤيدة في ظل العدالة الشكلية، لأنها قد ثبتت بنفسها، وتعطي هذه الحقيقة لصاحبها مركزاً قانونياً محمياً، لأنها سميتاً بالحقيقة المؤيدة وتحفظ من يتمتع بها من عبء إثبات الحق، حينما يكون محل لنزاع.

والمقصود بالظاهر هنا الوضع الراهن الطبيعي للأشياء، ويظهر للناس بصفة عامة ويمثل العادي والمألوف، ويعتمد عليه الناس في معاملاتهم في أكثر الأحوال والثبت يحسب ما هو مألوف في عادات الناس ومعاملاتهم أياً كان سبب ثبوته. وهذا الظاهر يتحمل أن يكون مطابقاً للحق، أي يتطابق الأصل العام مع الحقيقة الظاهرة. أدنى فالظاهر علم الإثبات ثلاثة أنواع : الظاهر أصلاً والظاهر عرضاً والظاهر فرضياً، ومن المقرر في الفقه أن هذا الظاهر يتحمل أن يكون مطابقاً للحق. (هورامي، ٢٠١٢، ص ٥٩، ٦٠).

ومن يتمسك الحقيقة المؤيدة ليس عليه عبء الإثبات فعلى خصمه إثبات ما يدعوه، وبهذا المعنى ورد في قانون الإثبات "البينة على من ادعى،..." وكذلك نص على ان: "المدعى هو من يتمسك بخلاف الظاهر،..." (ينظر نص المادة: ٧ من قانون الإثبات العراقي) فمعنى هذا أن من يدعى شيئاً بخلاف الحقيقة المؤيدة فعليه الإثبات. والأصل هنا بمعنى الثابت بنفسه غير محتاج إلى دليل، أي الحقيقة المؤيدة هي الحقيقة التي لا تحتاج إلى برهان لإثباتها والبراءة هي عدم وجود المسؤلية فعلاً مع الصلاحية لها بوجود القوة المؤهلة لذلك، وهو ما يسمونه الذمة أو العهدة (هورامي، ٢٠١٢، ص ٦١).

ويعبر عن الحقيقة المؤيدة بقاعدة "الاصل" في العلاقات بين الاشخاص وما يتعلق بالحقوق الشخصية. ويعبر عنها في الملكية وما يتعلق بالحقوق العينية في "الظاهر". والاصل هو براءة الذمة في الالتزام واما فيما يتعلق بالحقوق العينية، فلا يمكن ان يقال ان الاصل هو براءة الذمة كما تقرر ذلك في الديون بل يرجع فيها الى قاعدة اخرى ليست هي (الثابت اصلا او عرضا) بل هي (الثابت ظاهرا) وتطبق هذه القاعدة على رأس الحقوق العينية جميعا وهو حق الملكية(الصوري، ص ٣٨، ٣٩). والحكم السادس في التشريعات الحديثة (ينظر المادة: ١ من قانون الإثبات المصري، والمادة: ١ من قانون الإثبات الإماراتي، والمادة: ١٣١٥ من القانون المدني الفرنسي): هو ان على الدائن أو المدعي إثبات الدين، بناء على قاعدة : (الاصل براءة الذمة).

والجدير بالذكر ان الشريعة الإسلامية قد سبقت غيرها من القوانين والتشريعات الأخرى فقد قررت أن البينة على من ادعى واليمين على من انكر، وهذه القاعدة الشرعية مأخوذ بها في مختلف قوانين الإثبات العربية والأجنبية ومن بين القوانين العربية قانون الإثبات العراقي(بن حيدر، ٢٠١٢، ص ٨٣). فالاصل في الإنسان براءة الذمة وعدم المديونية من كل التزام فإذا ادعى احد دينا على آخر وجب عليه اثباته لانه ادعى شيئا يخالف الحقيقة المؤيدة والثابت اصلا وهو مشغولية ذمة خصم - الذي هو اصلا براءة الذمة (السنوري، ص ٧١). والحقيقة المؤيدة في نطاق الحقوق العينية هي الظاهر وهو الوضع الراهن الطبيعي للأشياء، فالحق العيني يخول صاحبه سلطة المباشرة على شيء معين وهذه السلطة تخلق وضعا ظاهراً لصالح من يباشرها(بن حيدر، ٢٠١٢، ص ٩٢). ان وضع الظاهر هو المحسوس ويتوصل إليه بالعقل دون حاجة لأفتراضات قانونية، اذ الحيازة دليل حق الملكية في الظاهر. فمن كان الظاهر يؤيده لايلزم بالاثبات. لهذا كان واضح اليد هو المدعى عليه والخارج هو المدعي ويجب عليه إثبات ملكيته والأصل في الملك انه قام محراً من الانتقال، اى من حق الغير حق الارتفاع مثلا او حق الانتفاع ان الاصل، هو تحرير العقار من حق الغير الذي يعطى الاستفادة منه كاملة وصفوة القول: أن عبء الإثبات يقع دائما على من يدعى شيئا مخالفا لما هو ثابت اصلا او عرضا او ظاهرا(همورامي، ٢٠٠٩، ص ٢٤، ٢٥).

مما تقدم يتبيّن لنا، ان التشريعات الحديثة، كلها تعترف بالحقيقة المؤيدة وبعبارة كأنها هي الاصل في الامور وكل إدعاء بخلافها عارض. وأن الأصل في الأمور العارضة عدم، وعلى من يتمسك بها ان يثبتها بالبيانات التي يحددها القانون. فترك الحقيقة المؤيدة، حين لا تتطابق مع الحقيقة الواقعية، وهي لم يكن تعبيراً صادقاً عن الحقيقة الواقعية فلا يجوز الأخذ به لأنه ليس هو المقصود لذاتها وإنما بوصفها دليلاً على الباطن، فإذا لم يكن كذلك ووُجدت دلائل مادية أقوى منها، بذلك فقد أنهت وظيفته، وعندئذ يجب علينا تركها.

### المطلب الثاني: صلة الحقيقة بالعدالة الشكلية

للحقيقة في ظل العدالة الشكلية مركزان، مركز في حالة المهاجمة لرد الحقيقة القانونية ولرد الحقيقة المؤيدة، ومركز آخر في حالة الدفع، ونحن نحاول في هذا المطلب ان نناقش هذين المركزين، ونبين أبعادهما ومعالمهما. فاستجابة لذلك نقسم هذا المطلب على فرعين كالتالي:

- الفرع الاول: دحض الحقيقة القانونية والحقيقة المؤيدة.
- الفرع الثاني: الاستقامة على الحقيقة المعقولة.

#### الفرع الاول: دحض الحقيقة القانونية والحقيقة المؤيدة

حين يقدم المدعي البينة على ما يدعى بالطريقة التي يحددها القانون تترك الحقيقة المؤيدة والحقيقة القانونية محلهما الثابتين للحقيقة الجديدة التي هي ممثلة صادقة للحقيقة الواقعية في مسرح احقاق الحق، لاظهارها امام القضاء اقوى من ثبوت هاتين الحقيقتين، وتبقى على ثباتها حتى تعرض حجة اقوى منها. ولمعرفة كيفية رد هاتين الحقيقتين علينا أن نعرض كيف يرد الحقيقة القانونية اولا، ثم كيف يرد الحقيقة المؤيدة ثانيا.

#### اولا/ دحض الحقيقة القانونية

الحقيقة القانونية هي ما يثبتها المشرع كالحقيقة، بالقرينة القانونية البسيطة (وهي الحقيقة القانونية الظنية الثبوت) أو بالقرينة القانونية القاطعة (وهي الحقيقة القانونية القطعية الثبوت). فالقرينة القانونية يتولى المشرع بنفسه اقرارها وبيني عليها واستنبط المشرع أمرا مجهولا من أمر معلوم، والذي يغلب وقوعه عملاً في طائفة معينة من الحالات التي يبني عليها قاعدة ينص عليها في صيغة مجردة(النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٣)، وهذه القرائن القانونية، عرفنا بالحقيقة القانونية. وللقرينة ركنان، ركن معلوم وآخر مجهول، واذا عرف الركن المعلوم امكن الوصول الى الركن المجهول، فإذا وجد مال منقول بيد المدعي، وهو الركن المعلوم، يعد ذلك دليلا

على ملكيته لذلك المنقول، وهو الركن المجهول، فإذا ثبتت الحيازة كانت قرينة على الملكية والحيازة في المنقول سند الملكية(الصوري، ص ٨٩١).

إن الدور الذي تؤديه الحقيقة القانونية في الإثبات، أنها تغنى من تقررت لمصلحته عن أية طريقة من طرق الإثبات، ولأثبات هذه الحقيقة بالقانون. نص قانون الإثبات في الفقرة (٢) في المادة (٩٨) من قانون الإثبات على أن "القرينة القانونية تغنى من تقررت لمصلحته عن أي دليل آخر من أدلة الإثبات". في الحقيقة القرينة القانونية لاتغنى من الإثبات بل يجب على من يتسك بها أن يثبت تحقق الواقعية التي تقوم عليها القرينة، فالقرينة القانونية تنقل محل الإثبات من الواقعية المراد إثباتها إلى واقعة أخرى متصلة بها يحددها المشرع. وبذلك يتعين ثبوتها أولاً، وللخصم الذي يحتاج عليه بالقرينة أن ينماز في توفر الشروط التي يتطلبها القانون ليقامها(النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٣، ١٢٤).

يتبعن مما سبق ان القرائن القانونية، هي دليل استنتاجي غير مباشر، لا يرد الإثبات بها على الواقع نفسها المراد إثباتها مباشرة وإنما ينصب على واقعة أخرى معلومة ومتصلة بها اتصالاً وثيقاً وبسيط أثباتها. فيترتب على إثبات هذه الواقعية المعلومة ثبوت الواقعية المجهولة المدعى بها أمام القضاء. وهذا ما يطلق عليه بتحول الإثبات من محل إلى آخر(الصوري، ص ٨٩٠).

وعلى القاضي أن يتمكنه من ذلك احتراماً لحق الدفاع، وعليه إذا ثبت قيام الواقعية التي هي أساس القرينة تعين على القاضي أن يأخذ بحكم القرينة فيجعلها أساساً لحكمه حتى إن بدا له عدم مطابقتها للواقع في الدعوى المنظورة، وإلا كان حكمه عرضة للنقض(النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٤).

ان الحقيقة القانونية، تثبت بالقرينة القانونية وهي من النصوص الاستثنائية التي ينبغي عدم التوسع في تفسيرها أو القياس عليها، وذا كان القياس بحجية التطبيق، فلا تقاس عليها قرينة أخرى وإن كانت مماثلة لها وكانت الدوافع لها في الحالة الأخيرة أشد واقعى(الصوري، ص ٨٩٢). وفي القرينة يفتر الشروع القوة الإثباتية لوقائع معينة بصورة مستقلة عن كل فحص للعناصر التي تتم عن تلك القرينة، وإن هذا الطابع المجرد للقرائن القانونية من شأنه أن يقلل كثيراً من قيمتها كوسيلة للوصول إلى الحقيقة. غير أن المشرع لا يغفل عادة الاحتمال في عدم مطابقة القرينة لكل حالة على حدة لذا فهو يسمح للخصم الذي يهجم عليه بالقرينة أن يثبت عكسها. فالقاضي لا يقتضي بمقدمة القرينة القانونية إلا إذا عجز من يضاربها عن إثبات عكسها، وعندئذ يكون القاضي مقيداً بالقرينة القانونية ولا يملك تقدير مطابقتها أو عدم مطابقتها للواقع(النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٤).

ووفقاً لقانون الإثبات العراقي النص على أن الأصل في القرينة هو جواز إثبات العكس والاستثناء هو عدم جواز ذلك. ومؤدي هذا ان المشرع جعل بساطة القرينة قاعدة عامة وانزل القرائن القاطعة من هذه القاعدة منزلة الاستثناء. على ان القواعد العامة في الإثبات تنهض لتوجيه هذا الأصل، ذلك ان الدليل الكتابي يجوز نقضه إما بطريق الطعن بالتزوير واما باقامة الدليل العكسي، والقرينة القانونية ليست الا حجة يقيّمها المشارع، فإذا لم يقم الدليل بوجه عام على صحة هذه الحجة، فهي، لاتعدو ان تكون احتمالاً يصح فيه الخطأ في بعض الاحوال. ولذلك يكون الأصل هو جواز اقامة الدليل العكسي لنفي القرينة فيما عدا الاحوال التي ينص فيها القانون صراحة على عدم جواز ذلك والاحوال التي تؤسس فيها القرينة على النظام العام(الصوري، ص ٨٨٩).

وبناء على ذلك، فالحقيقة القانونية النسبية هي القرينة القانونية البسيطة، ويمكن دحضها بالكتاب أو بمبدأ الثبوت بالكتاب المعازرة بالشهادة أو القرائن القضائية ووفقاً للقواعد العامة في الإثبات(النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٥). ولكن الحقيقة القانونية القاطعة هي القرينة القاطعة، ولا يعني كون القرينة قاطعة أنها لا تقبل إثبات العكس؟ وكيف يرد هذه الحقيقة؟ لأننا إذا قلنا أن القرينة القانونية القاطعة لا تقبل إثبات العكس فليس ذلك أنها لا تدحض أبداً، لأن عدم الدحض لا يكون إلا للقواعد الموضوعية، والم الصحيح أن الحقيقة القانونية القاطعة يجوز دحضها بالإقرار أو اليمين، وذلك في الأمور التي لا تتعلق بالنظام العام، وهذا ما نص عليه صراحة قانون الإثبات العراقي الذي جاءت فيه المادة (١٠١) من قانون الإثبات العراقي نصت على أنه "يجوز قبول الإقرار واليمين في نقض القرينة القانونية القاطعة التي لا تقبل إثبات العكس في الأمور التي لا تتعلق بالنظام العام". ويستنتج منها، أن القرائن القانونية القاطعة قد لا تتعلق بالنظام العام أي الموضوع لحماية مصلحة خاصة وهذا يقبل إثبات العكس بالإقرار واليمين فقط. وأن القرائن القانونية القاطعة المتعلقة بالنظام العام، لا يجوز إثبات عكسها (النداوي، ٢٠١٨، ص ١٢٥). وكذلك ما نصت عليه القوانين الحديثة من أن القرينة القانونية تغنى من قررت لمصلحته ولكنه يجوز نقض هذه القرينة بحسب نوع القرينة المنصوص عليها في القانون(بكر، ٢٠١٩، ص ٤٥٢، ٤٥٣). والسؤال الذي يثار هنا هو هل يمكن دحض الحقيقة القانونية الظنية الثبوت بالشهادة أو بالقرينة القضائية؟ ولما كانت الحقيقة القانونية الظنية الثبوت هي ما افترضها المشرع للحقيقة بقرينة بسيطة، ويكون إثبات عكس ما تدل عليه القرينة وفقاً للقواعد العامة في الإثبات.(العبودي، ص ٢٣٩) و(الصوري، ص ٩١٣).

عن الحقيقة القانونية القطعية الثبوت، بالكتاب أو بمبدأ ثبوت بالكتاب معزز بالبينة أو القرائن القضائية، وإذا استحال الحصول على الكتابة أو استحال تقديمها بعد الحصول عليها جاز الإثبات بالبينة أو بالقرائن القضائية. وفي إثبات واقعة مادية وتصرف قانوني لا تزيد قيمته على القيمة التي حدده المشرع لإثبات بالشهادة، فإنه يمكن إثبات عكسها بالبينة أو بالقرائن القضائية. بل إذا تزيد على هذه القيمة لا يدحض الحقيقة القانونيةطنية الثبوت إلا بالكتاب وما في حكمها، وعلى الرغم للخلاف حولها، لم ينص القانون على شيء يخالف هذه القواعد القامة في هذه المسألة.(السنوري، ص ٦٢٦ - ٦٢٨).

### ثانياً/ دحض الحقيقة المؤيدة

سبقت الإشارة إلى أن قواعد العدالة الشكلية تعبر عن الحقيقة المؤيدة بـ (الأصل براءة الذمة) في الالتزام و بـ (ظاهر الحال) وفي الملكية في فمن يتمسك بخلاف هذه الحقائق عليه إثبات ادعائه، ولكن كيف يثبت المدعى حقه وهو عندئذ يدعى خلاف الحقيقة المؤيدة؟ إن الحق ليس له كيان لكي يثبت عند القضاء بنفسه ان ذلك الأثبات لا يرد على الحق المدعى به وانما يرد على الواقعية القانونية التي تنشئ هذا الحق، ذلك ان الحق ما هو الا الأثر الذي يترب على الواقعية القانونية، لذلك يعتمد الإثبات على مصدر المنشيء للحق. فإذا أمكن للمدعى ان يقدم الدليل على هذه الواقعية فإنه يكون بذلك قد أثبت الحق المدعى به. والواقعية القانونية بوصفها محلا للإثبات هي كل سبب منشئ للحق المدعى بوجوهه او زواله او وصفه(السنوري، ص ٤٦)، وهي تكون إما واقعة مادية أو تصرفًا قانونيًّا (البازار، ١٩٥٨، ص ٣٣٧، ٣٣٨). ولمعرفة كيفية دحض الحقيقة المؤيدة عليه نعرف بثبت الحق في الواقعية القانونية او التصرف القانونية، لذا نتعرض للموضوع على النحو الآتي:

#### الأول: دحض الحقيقة المؤيدة في الواقعية القانونية

إن الواقعية القانونية، أي الواقعية المادية وتعني كل عمل مادي، طبيعي أو اختياري، يرتب القانون عليه أثرا قانونيا وتدرج تحت الواقعية المادية الواقعية الطبيعية كالزلزال الذي تنشأ عنه حالة القوة القاهرة، والوفاة التي يترب عليها الحق في الميراث، والأفعال المادية التي تحدث بفعل الإنسان إما دون قصد، فترتب آثارا قانونية كما في حالة الشخص الذي يصطدم الغير بسيارته ويحدث له ضررًا، او بقصد ترتيب آثار قانونية، كما لو قام شخص بوضع يده على شيء مملوك لغيره بقصد تملكه وتتصف الواقعية المادية سواء كانت طبيعية ام من فعل الإنسان بأن القانون هو الذي يقوم بتحديد آثارها(العبودي، ص ٤٤)، فيندرج كل من العمل غير المشروع، الكسب دون سبب، والقانون تحت عنوان المصادر غير الارادية فتكون المصادر غير الارادية الواقعية القانونية، وعلى هذا فالواقعة قد تكون بفعل الطبيعة أي لا أثر لإرادة الإنسان فيها، وقد تكون اختيارية له الإرادة في وقوعها (البازار، ١٩٥٨، ص ٣٣٨). السؤال الذي يثار هنا هو كيف ترد الحقيقة المؤيدة في الواقعية القانونية؟

نقول في الجواب: لما كانت الواقعية القانونية لا يمكن تصور إنشاء دليل فيها لاثباتها، لأن في حدوثها لا تتجه إرادة الأطراف إلى الحصول على هذه الآثار القانونية، فإن الأمور تعني أنها لا يمهل الفرصة لأطرافها باعداد دليل بشأنها(العبودي، ص ٤٥). لذا يجوز إثبات الواقعية المادية بطرق الأثبات كافة ايا كان مبلغها(بكر، ٢٠١٩، ص ٤٧). ويجوز الإثبات بالشهادة في إثبات الإثبات بالتزام عقدي لإمكان المطالبة بالتعويض عنضرر الناتج عن هذا الإخلال، وكذلك فإن ما يشوب الإرادة من عيوب تعد من قبل الواقعية التي يمكن إثباتها بشهادة الشهود. على أن الغش نحو القانون (التحايل) كما في الصورية يمكن إثباته بشهادة الشهود بالنسبة للغير(النداوي، ٢٠١٨، ص ١٠٨). وفي عيوب الإرادة كالاكراه أو التغیر الذي يعيّب العقد، ليس من المعقول ان يطالب من له الحق في ابطال العقد بالاكراه، بتقديم دليل كتابي.(بكر، ٢٠١٩، ص ٤٧).

وأن القانون في بعض الأحيان يستلزم الكتابة لاثبات واقعة مادية وذلك لأسباب خاصة، خشية نسيانها مثلا، وهذا ما يحدث بالنسبة لاثبات الميلاد والوفاة(العبودي، ص ٤٥)، وقد نصت المادة (٣٥) من القانون المدني، على ان: "الولادة والوفاة تثبت بالسجلات الرسمية المعدة لذلك، فإذا لم يوجد هذا الدليل أو يتبيّن عدم صحة ما ادرج بالسجلات جاز الأثبات بأية طريقة أخرى". فتبيّن من ذلك أن الحقيقة المؤيدة ترد في الواقعية المادية بطرق الإثبات كافة.

#### الثاني: دحض الحقيقة المؤيدة في التصرف القانوني

التصرف القانوني هو: اتجاه الإرادة إلى إحداث أثر قانوني معين، والتصرف القانوني اما ان يكون من جانبين، أي بطرفين كما نص عليه (المادة: ٧٣ من القانون المدني العراقي)، كعقود بصفة عامة او من جانب واحد كما في الوصية اذ تتم بارادة الموصي وحده وكذلك في الاقرار(العبودي، ص ٤٤، ٤٥). وقد تتم التصرفات القانونية بإرادتين، او بارادة منفردة أي بطرف واحد، لأن التصرفات القانونية قوامها الإرادة، وقد تتم بمجرد ابراز الإرادة بالتعبير عنها في اغلبية التصرفات القانونية فلا حاجة لاي شكلية،

كالكتابة او اي عمل معين لانشاء الاثر القانوني الذي توجه اليه الارادة، فمثلا العقد: الرضائي في العقود هي القاعدة العامة في القانون العراقي، والعقد الرضائي هو الذي يكفي لانعقاده بمجرد التراضي، أو بعبارة أخرى بمجرد توافق الإرادتين(الحكيم، وأخرون، ص٢٣، ١٩٥٨)، (البازار، ص٣٩).

والشكلية غير مفترضة قانونا لانشاء ذلك الأثر القانوني، ولكن من الناحية العملية تفرض الشكلية نفسها، فمثلا في هذا العقد الرضائي (كالإصل) تشرط الكتابة لإثبات الأثر القانوني الذي تتجه إليه إرادة أطراف العقد عند النزاع عليه أمام القضاء، فذلك نعرف ان نقل وتقلص قيمة الرضائية في التصرفات القانونية من منظور العدالة الشكلية، اذ ينزع الحق من قيمته المالية مالم يؤيد ذلك الحق بدليل مقبول قانونا.

أما السؤال المطروح هنا هو كيف ترد الحقيقة المؤيدة أمام القضاء في التصرفات القانونية؟ فالاصل في التصرفات القانونية انه لا يجوز اثباتها الا بالكتابية اذا تجاوزت قمة النصاب الذي حدده القانون(المادة (٧٧) من قانون الاثبات العراقي)، على اساس انها تسمح طبيعتها باعداد الدليل الكتابي قديما، اي الاتفاق بين العاقدین يثبت مباشرة المحرر الذي اعد لإثباته، ووقع عليه كل منهما(زكي، ٢٠٠١، ص٤١). وبهذا توثق معاملاتهم بالكتابية، من حيث إن الناس يوتقون معاملاتهم بوسائل قد تقيد منها إثبات حقهم، وأحيانا يلجنون الى وسائل تستفيدهم منها إستيفاء الحق، كالرهن، والكفالة(السبكي، ص٦٩). والتوثيق بالكتابة أمر مالوف من قديم الزمان، كما قال تعالى { يا أيها الذين ءامنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فأكتبوه..... } (البقره الآية:٢٨٢). إن وسائل التوثيق في القرآن الكريم، وفي السنة، وما دارت على ألسنة الفقهاء هي: الكتابة، والإشهاد، والإقرار، واليمين، والشاهد واليمين، والقرائن والرهن، والضمان، والكفالة(المزيد ينظر السبكي، ٢٠١٩، ص٦٧-٦٩). أن الفرق الاساسي من حيث التكوين بين الواقعية القانونية والتصرف القانوني يؤدي الى اختلاف الجوهرى بين الطرق المعتبرة قانونا لإثبات أثره القانوني(العامري، ص١٩).

وأذا برز اعتبار اخر وهو اهم واولى من توثيق الحق بالنسبة للأطراف التصرف، كاعتبار القرابة والصداقة او إذا وجد ظرف طارئ في وقف التعامل. فالعدالة الشكلية هي ترجح هذا الاعتبار الاخير ويفى المدعى عن الإثبات بالكتابية، فله اثبات حقه بكافة طرق الإثبات. ذلك في التصرفات المدنية.

ولتغليب اعتبار الثقة والسرعة عند التجار في التصرفات التجارية على اعتبار توثيق الحق بالكتابية أجازت قواعد العدالة الشكلية الإثبات بكافة الطرق (وهذا نهج متبع في قوانين الإثبات الحديثة عدا قانون الإثبات العراقي)، لأن النشاط التجاري يقوم على السرعة والثقة (نص المادة (٣) من قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤)، وكل تعقيد يهز المبدأين الأساسيين والكتابية إذا فرض القانون على المعاملات التجارية. كما فعل المشرع العراقي- لإثبات الحقوق التي تنشأ فيها تلك تكون تعقيدا مهدا في بعض التصرفات التجارية، لذا يمهل القانون المدعى في المعاملات التجارية، وذلك في المعاملات المدنية، وفي حالات إستثنائية له أن يستعين بطرق الإثبات القانونية كافة لرد الحقيقة المؤيدة، اذا لم يوجد الاتفاق او العرف او النص القانون الذي يقضى بغير ذلك. ولما كان عباء الإثبات لا يتعلق بالنظام العام، ثم جاز الاتفاق على خلافه، يستطيع الأفراد أن يتلقوا فيما بينهم على نقل عباء الإثبات من المكلف به قانونا إلى غيره، وبعد ذلك الاتفاق صحيحا سواء تم قبل حدوث الواقعية المتراءع عليها أو بعد حدوثها (بن حيدر، ص ٩٧، ٩٨).

ويتبين من الواقعية القانونية انه يجوز للمدعى إثبات حقه بكافة طرق الإثبات القانونية، أي أن الحقيقة المؤيدة ترد بكافة وسائل الإثبات، أما في التصرف القانوني فالحقيقة المؤيدة لا ترد بشهادة وبقرائن قضائية، عدا حالات المشار اليه سبق، اذا كان التصرف القانوني تزيد قيمته على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار(وفق لتعديل الأول في سنة ٢٠٠٠). وكان في الحقيقة هذه القيمة لا تتناسب مع الظروف الاقتصادية في الحال، وحاجة على تعديليها، وأفضل ما يمكن أن يفعله المشرع، وهو، تكليف لجنة مكونة من وزير المالية ووزير العدل بمهمة تحديد هذا المبلغ إستجابة للظروف الاقتصادية الراهنة.

وإذا زادت قيمة التصرف على هذا المبلغ فان الحقيقة المؤيدة في قانون الإثبات العراقي لا ترد في التصرف القانوني بشهادة او بقرينة قضائية سواء أكان هذا التصرف مدنيا او كان تجاري، ونظرا لخصوصية هذا الإخير نوصي المشرع العراقي بتعديل في المادة (٧٧) من قانون الإثبات العراقي:

اولا- يدخل التصرفات القانونية التجارية في نطاق الإثبات بالقرينة القضائية والشهادة، بناء على طبيعته الخاص في الثقة والسرعة.  
ثانيا- عدم تحديد المبلغ في القانون، وبدلأ من ذلك تتولى صلاحية هذا الموضوع لجنة خاصة مؤلفة من وزير العدل ووزير المالية، حتى لا يحتاج القانون الى تعديل في حال تغيير القوة الشرائية للنقد.

والجدير بالذكر ان الحقيقة القانونيةطنية الثبوت والحقيقة المؤيدة لا ترددان بشهادة أو بقرينة قضائية إذا زادت قيمة التصرف على هذا المبلغ الذي حده قانون الإثبات العراقي سواء أكان هذا التصرف مدنياً أو كان تجارياً.

### الفرع الثاني: الإستقامة على الحقيقة المعقولة

إن عملية إثبات الحقيقة تقوم في أساسها على إثبات الواقع التي يجب أن يطبق عليها القانون، مما يستلزم تقديم الأدلة لإثبات تلك الواقع وكشف حقائقها، فالداعي بعرض الحقيقة الجديدة في مسرح القضاء ويثبت حقيقة ادعائه بالبرهان خلاف ما تتبه الحقيقة المؤيدة في البداية، فدحض الحقيقة المؤيدة، تولد هنا حقيقة جديدة هي في الظاهر والعرض، نسبة لظهورها عارضاً، وبناء على الدليل الجديد، فهذه الحقيقة المعروضة ترد بعرض جديد، ويستمر الخصوم على ذلك حتى يتوقف أحد منهم على عرض الدليل فتولد هنا الحقيقة القضائية، بإستقاء شروط القانونية تكون هذه الأخيرة عنواناً للحقيقة أي تكون لها حجية الأمر المقصري فيه.

فإذا ما تعرض الحق للإنكار أمام القضاء من قبل الغير فإن صاحبه مضطر إلى إثبات حقيقة ما يدعوه بالطرق التي رسمها القانون، وبدون هذا الإثبات لا يستطيع أن يحصل على هذه الحماية عن طريق الأحكام التي يصدرها القضاة في ضوء الأدلة المقدمة التي أدت إلى تكوين قناعاتهم بصدق وقائع محل النزاع، فإذا تحققت تلك الغاية من خلال هذه الأدلة تكون أمام حقيقة قضائية (هورامي، ٢٠١٢، ص ٧٣)، فلا ينشأ الحقيقة القضائية إلا بعد سماع القاضي لدعوى المدعى ولديله، ودفعات المدعى عليه. فالدفوع هي الوجه الآخر السلبي لكفالة حق التقاضي فمن مقتضيات هذا الحق أن يضمن حرية الادعاء وحرية الدفع في وقت واحد ويتحقق العدل ضمن معادلة عادلة بين طرفى الدعوى. والدفع لا يضيف عنصراً جديداً إلى الدعوى وإنما هو يهدف إلى تقاضي الحكم على المدعى عليه بكل ما يدعوه المدعى أو بجزء منه (النداوي، ٢٠١١، ص ٢٢١). فهنا لانتطرق إلى الدفوارات الشكلية ونركز على الدفوارات التي يبرزها الخصم لرد الدعوى موضوعاً، أي لرد الحقيقة المعروضة في الدعوى. ومن هذا الصدد عرفته (نص المادة ٩) من قانون المرافعات المدني: بأنه "الإثبات بدعوى من جانب المدعى عليه تدفع دعوى المدعى و تستلزم ردتها كلاً أو بعضًا". ولما أغطي الحق للمدعى في تقديم أداته، ففي المقابل أعطي للمدعى عليه الحق في رد ونفي ادعاءات المدعى وتقنيتها وإقامة الدليل على خلاف ما يدعوه وهذا المبدأ يعرف بالمجابهة بالدليل (بكر، ص ١٥٩).

وفي الحقيقة فهذا الترتيب بين الدعوى والدفوع اي بين الحقائق مجرد افتراض نظري محض، وذلك على أساس أن واقع الخصومة لدى المحاكم، هو في الحقيقة صراع مثير من أجل إثبات الحقوق، فالداعي عندما يرفع دعواه يكون مقتنعاً في كل الحالات ان الحق يكون في جانبه، ومن ثم تعد الوسائل الملائمة والأساليب القانونية للتسلل على أحقيته بالحماية، وأن المدعى عليه لا يقف إطلاقاً موقفاً سليباً منتظراً عجز المدعى عن إثبات ما يدعوه، فمجرد انعقاد الخصومة يشرع في إعداد وسائل دفاعه مستعيناً بخبرة محامي في ذلك، ويجد القاضي نفسه في أحيان كثيرة في موقف الموازنة من البداية بين الأدلة التي يقدمها المدعى والمدعى عليه (بن حيدر، ص ٩٦، ٩٧).

وعلينا ان ننظر في قوة الدليل الذي تثبت به الحقيقة أمام القضاء، لكي نعرف كيف ردت هذه الحقيقة والمبدأ الأساسي هنا هو ان الدليل لا يرد الا بدليل في قوله او أعلى منه في القوة الثبوتية. وبناء على ذلك لا يجوز الإثبات بالبينة عن طريق الشهادة والقرائن القضائية فيما يخالف الدليل الكتابي أو يتجاوزه ولا يصلح للشهادة والقرائن القضائية في إثبات ما يخالف الكتابة أو ما يتجاوزها، لما للدليل الكتابي من قيمة في إثبات تعلو البينة. وقضت محكمة التمييز الاتحادية بـ" اذا احضر احد الخصمين شهوداً لاثبات دعواه جاز لخصمه ان يحضر شهوداً لرد هذه الدعوى وتقوم المحكمة بترجح احدى البينتين وتحمنج من تعتبره عاجزاً عن اثبات دعواه ". (القرار الرقم: ٢٦٣١ / ٢٠٠٨). ويقتصر تطبيق قاعدة عدم جواز إثبات ما يخالف أو يجاوز الكتابة إلا بالكتابية على التصرفات المدنية، ولا يسري على التصرفات التجارية، إذ يجوز إثبات ما يخالف الكتابة فيها بجميع الطرق، ولتطبيق هذه القاعدة تلزم توفر هذه الشروط الخامسة (للزيدي ينظر، عبد الرحمن، ص ١٠٨ - ١١٤): أولاً: أن يوجد محرر مكتوب موقعاً من نسب إليه. وثانياً: أن يكون المراد إثباته مخالفأً أو مجاوزاً لمضمون المحرر. وثالثاً: أن يكون مدعى المعاوازة أو المخالفة طرفاً في المحرر. ورابعاً: عدم وجود غش أو تحايل على القانون. وخامساً: أن يتم الحصول على المحرر العربي بطريق مشروع.

لذلك مهما كانت الرغبة في الحصول على الحقيقة الواقعية، فإن مقتضيات العمل القضائي، وطبيعة الواقع القانونية وقبل ذلك تحول طبيعة البشر دون معاملة الحقيقة على وجه ثابت وبمقاييس صارم، بل بحقيقة أقل صرامة وأدنى درجة لا تتشيء الا فرضاً مرجحاً، وهذا يعني في الغالب الاكتفاء بظاهر الحق القضائي، ويؤدي بنا إلى القول أن الحقيقة القضائية ليست الا مظهراً للحقيقة أو ظاهر الحقيقة، ومادام الأمر كذلك فإنه يجب أن يكون هذا الظاهر عنصراً غالباً وبمستوى الحقيقة نفسها، فهو شيء على جانب كبير من الأهمية والخطورة، ومع ذلك يكتفى الإنسان في أغلب الأحوال بهذه النتيجة حين يجد نفسه ازاء وصف يتصف بالتعقيد والارتباك.

ولهذا فقد لا تتفق الحقيقة القضائية مع الحقيقة الواقعية، ومع ذلك يجب احترامها ولا يجوز الانحراف عنها إذا ما تقرر لها حجية معينة، ومادام الوصول إليها يتم على وفق القواعد والضوابط التي حددها القانون (هورامي، ٢٠١٢، ص ٧٥).

فإن الحقيقة القضائية هي مجرد احتمال راجح وليس حقيقة قاطعة (بكر، ص ٥٠)، وهي ما يثبته القاضي في حكمه نتيجة لتحريره حقيقة الواقع، أو لفظ يوصف به قرار المحكمة الحاسم للنزاع كلياً أو جزئياً، باتباع ما يقرره القانون من اجراءات خلال نظر الدعوى، وبما يثار أمامها من ادعاءات ودفع وأدلة بما يجعل الدعوى ميبة للفصل فيها، وتحمل قناعة القاضي الفصل في الخصومة، فتصدر حكمها القطعي فيها فيكتسب تلك الصفة (هورامي، ٢٠١٢، ص ٧٣، ٧٤). وإن الحكم القضائي يكون مجرد حقيقة نسبية اثبتها القضاة وجعلها حقيقة ثابتة من خلال اعتماده على أدلة راجحة الصحة، وهذا ما تقرره النظرية المعروفة في علم الأثبات المدني بنظرية الرجحان (من الجدير باللاحظة هنا أن الأحكام سواء في القضاء المدني أو في القضاء الجنائي، جميعها تبقى على الاحتمال الراجح. للمزيد ينظر، الأحمد، ب ٢٠١٧، ص ٢٦ - ٢٩).

ويتبين من ذلك أن قواعد العدالة الشكلية قد تتمسك بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية، أي أن القاضي لا يلزمه أن يتطرق حكمه على الواقع المجهول أمامه، أي الحقيقة الواقعية. فتعتمد قواعد العدالة الشكلية في تمسكها بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية على اعتبارين، اعتبار نسبية قرارة الإنسان في فهم الواقع وضرورة حسم النزاع، ويستكفي بحث عن الحقيقة الواقعية في زمن معقول، فهذه القواعد لاتطلب من القاضي أن يستقر حكمه على الحقيقة المجردة، أي الحقيقة المطلقة. ولا يطلب القاضي المستحيل (القانون لا يطلب المستحيل)، حتى يوصف القرار القضائي بالحكم العادل، بل عليه أن يبذل أقصى جهده للتأكد بين الحقيقتين. وفي الوقت نفسه تعتمد قواعد العدالة الشكلية على اعتبار رغبة الإنسان وحرصه على حماية حقوقه، قد توفر للخصوص الفرصة لهذه الحماية في مبدأ المواجهة بالدليل في ظل قواعد العدالة الشكلية، ولتكامل هذه الحماية يفرض على القاضي أن لا يحكم بناء على علمه الشخصي بالحقيقة الواقعية.

ومع أن إدراك القاضي للحقيقة الواقعية، هو إدراك نسبي، لأن القاضي هو انسان بنفسه، لعدم اكتمال الوسائل الإنسانية في المعرفة الحقيقة، وأن وسائل التعبير عن الحقيقة الواقعية ونقلها إلى مسرح القضاء تتصرف بالنسبة، فقد لا يستطيع القاضي أن يصل إلى كل الحقيقة الواقعية، لذا تتطلب منه قواعد العدالة الشكلية أن يستقر على الحقيقة المعقولة والمعروضة أمامه، وهذه هي الحقيقة القضائية.

**الخاتمة:** توصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

**أولاً: النتائج:** يمكننا تلخيص النتائج التي توصلنا إليها بما يأتي:

1. ليس المقصود من العدالة الشكلية التطبيق الحرفي للقانون، وإنما المقصود منها القواعد التي تكفل إظهار مصدر منشىء للحق أمام القضاء، أي قواعد قانون الإثبات المدني كوسيلة لعرض الحقيقة. إذ تعطي قواعد العدالة الشكلية لكل واحد من هذه الوسائل دوراً في إظهار الحقيقة حسب طبيعتها او قدرتها لنقل الحقيقة.
2. العدالة الشكلية هي القوة الكامنة المازمة التي تتجسد في مجموعة من المبادئ والقواعد والوسائل التي تساعد القاضي في تقريب الحقيقة القضائية إلى الحقيقة الواقعية.
3. تتمتع العدالة الشكلية كمبدأ بعدة خصائص، كالعلمية وهي تعني هنا أن هذه المبادئ تعم جميع البشر دون استثناء، شأنها في هذه الخصيصة شأن العدالة الموضوعية. وأما خصائص العدالة الشكلية كوسيلة لاستكشاف الحقيقة، فعبارة عن بذل جهد عقلي للوصول إلى الحقيقة، لذا تعد وسيلة لاستكشاف الحقيقة، لأن الحق متنازع عليه وحقيقة إنشائها مجهولة في مسرح القضاء. إذ تعتمد العدالة الشكلية على المجهود الإنساني العقلي للكشف ومن خلالها يتم التوصل إلى الحكم العادل.
4. تتحدد العدالة الشكلية مع العدالة الموضوعية من حيث الغاية، لأنهما يهدفان إلى تحقيق السعادة لكل أفراد المجتمع، لكنها تفترق عن العدالة الموضوعية من حيث الوظيفة. إن وظيفة العدالة الموضوعية هي توزيع الثروات والحقوق والواجبات في المجتمع على أساس المساواة، أما الوظيفة الأساسية للعدالة الشكلية فهي تقريب الحقيقة القضائية من الحقيقة الواقعية وذلك بوسائلها الخاصة.
5. تتجسد العدالة الشكلية في مجموعة من القواعد والوسائل القانونية لضمان إرجاع الحق لصاحبها، وذلك عن طريق التحري والكشف عن الحقيقة الواقعية (أي المصدر المنشأ للحق)، من خلال إستنتاجه من الدليل الذي يقدمه الخصم. فالحق الذي توزعه العدالة الموضوعية يبقى بلا جدوى إذ لم يُؤيد بالدليل المعتبر في قواعد العدالة الشكلية. لذلك تكون علاقة العدالة الشكلية بالعدالة

الموضوعية كعلاقة الدليل بالحق، فيتوقف تحقيق العدالة الموضوعية على تحقيق العدالة الشكلية، وعند النزاع، فلا قيمة للعدالة الموضوعية اذا لم تؤيدها العدالة الشكلية بقواعدها ووسائلها المعتبرة والمحبدة، ولا قيمة للحق إذا لم يؤيد بالدليل.

6. نظراً لعدم اكتمال الوسائل الإنسانية لمعرفة الحقيقة، فقد تتمسك قواعد العدالة الشكلية بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية، أي أن القاضي لا يلزمه ان يطبق حكمه على الواقع الخفي امامه. وبناء على ذلك تعتمد قواعد العدالة الشكلية في تمسكها بالحقيقة القضائية دون الحقيقة الواقعية على اعتبارين، اعتبار نسبة قدرة الإنسان في فهم الواقع وضرورة حسم النزاع، ويكتفى البحث عن الحقيقة في زمن معقول، فهذه القواعد لا تطلب من القاضي ان يستقر حكمه على الحقيقة الجوهرية، أي الحقيقة المطلقة، لكي لا يطلب المستحيل، والقانون لا يطلب المستحيل. وبهذا نفهم حدود العدل الذي يتطلبه المشرع من القضاة، ويوصي قراره بالحكم العادل عندما يبذل أقصى جهده للتطبيق بين الحقيقتين. وفي نفس الوقت تعتمد هذه القواعد على اعتبار رغبة الإنسان وحرمه على حماية حقوقه، وقد توفرت للخصوم الفرصة لهذه الحماية في مبدأ المواجهة بالدليل في ظل قواعد العدالة الشكلية، ولتكامل هذه الحماية يفرض على القاضي أن لا يحكم بناء على علمه الشخصي بالحقيقة الواقعية.

**ثانياً: التوصيات:** نوصي كل من المشرعين العراقي والكوردستاني أن يقوما بما يلي:

1. مراجعة وإعادة صياغة وسائل الإثبات بشكل يراعي الثوابت العقلية والمنطقية من جهة، ولا يتجاهلان المستجدات الواقعية من جهة أخرى، أي لا بد من أعطاء وسائل الإثبات دوراً يتوافق مع طبيعة الوسيلة، ومع توفير ضوابط تضمن عدم تحريف الحقيقة الواقعية، وان تضمن في الوقت نفسه عدم التفريط بأصل الحق المتنازع عليه.
2. أن يتم التخفيف من شكلية وسائل الإثبات، وذلك بهدف أن لا تصبح الشكلية عائقاً أمام القضاء لكشف الحقيقة والوصول إليها ومن ثم جعلها أساساً للحكم. وفي سبيل ذلك أن يتم إلزام القاضي بالاعتماد على جميع الوسائل المتاحة للإثبات سواء أكانت قديمة أم حديثة.
3. الغاء النصوص التي تشترط الإثبات بالدليل الكتابي في التصرفات التي تزيد قيمتها عن (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة دينار، ودرج المعاملات التجارية في نطاق الإثبات بالقرينة القضائية والشهادة، وذلك بناء على طبيعتها الخاصة في الثقة والسرعة.
4. عدم تحديد المبلغ في القانون لإثبات التصرفات القانونية المدنية، وبدلأ من ذلك تولي صلاحية هذا الموضوع للجنة خاصة مؤلفة من وزير العدل ووزير المالية، حتى لا يحتاج تعديل القانون في حال تغيير القوة الشرائية للنقد.

## قائمة المصادر

بعد القرآن الكريم

### أولاً: الكتب

1. بن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ٦، دار الفكر، دون مكان النشر، ١٩٧٩.
2. النداوي، د. ادهم وهيب النداوي، المرافعات المدنية، ط١، العائقه لصناعة الكتاب، القاهرة، ٢٠١١.
3. النداوي، د. ادهم وهيب النداوي، الموجز في قانون الاثبات، المكتبة القانونية بغداد، ٢٠١٨.
4. الجرجاني، على بن محمد السيد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، دار الفضيلة، القاهرة، ١٤١٣هـ.
5. حسن، أحمد ابراهيم حسن، الدكتور، غاية القانون، دار المطبوعات الجامعية، اسكندرية، ٢٠٠٠.
6. عبد الرحمن، احمد شوقي محمد عبد الرحمن، الدكتور، الدراسات البحثية في قانون الاثبات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧.
7. المنياوي، احمد المنياوي، جمهوريه افلاطون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط١، ٢٠١٠.
8. حسين، ٢٠١٩، اسماعيل نامق حسين، الدكتور، اصول القانون، مكتبة السنہوری، بيروت.
9. حسين، ٢٠١٠، اسماعيل نامق حسين، الدكتور، العدالة بين الفلسفة والقانون، مكتب الفكر والوعي في الاتحاد الوطني الكورديستاني، سليمانية.
10. الذنون، حسن علي الذنون، الدكتور، فلسفة القانون، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٥.
11. لويد، دينيس لويد، فكرة القانون، الدكتور، ترجمة، سليم الصويفي، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨١.
12. العامري، سعدون العامري، الدكتور، موجز نظرية الاثبات، ط١، مطبعه معارف، بغداد، ١٩٦٦.
13. تناغو، سمير تناغو، الدكتور، جوهر القانون، ط١، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، ٢٠١٤.
14. هورامي، ٢٠١٢، سمركموت اسماعيل حسين، الدكتور، الحقيقة التقديرية، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٩.
15. هورامي، ٢٠١٩، سمركموت اسماعيل حسين، الدكتور، الظاهر ودوره في الإثبات المدني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٩.
16. ابو طلب، صوفي ابو طلب، الدكتور، مبادئ تاريخ القانون، القاهرة، ١٩٦٥.
17. جزاع، طه جزاع، يوتوبيا جدل العدالة والمدينة الفاضلة من الافلاطون الى ابن، بدون اسم الناشر ومكانه، ١٩٩٧.
18. العبوسي، عباس العبوسي، الدكتور، شرح احكام قانون الاثبات العراقي، ط٢، وزارة التعليم العالي وبحوث العلمي والبحث العلمي جامعه الموصل كلية القانون، ١٩٩٧.
19. البزار، ١٩٥٨، عبد الرحمن البزار، الدكتور، أبحاث وأحاديث في الفقه والقانون، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٥٨.
20. البزار، ١٩٥٨، عبد الرحمن البزار، الدكتور، مبادئ اصول القانون، ط٢، مطبعة العالى بغداد، ١٩٥٨.
21. السنھوري، عبد الرزاق السنھوري، الدكتور، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج١، ج٢، نظرية الالتزام بوجه عام، اثبات اثار الالتزام، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
22. الحكيم، وآخرون، عبد المجيد الحكيم، الدكتور، عبد الباقي البكري، محمد طه البشير، الوجيز في نظرية الالتزام في قانون مدني العراقي، ج١، ط٤، العاتك لصناعة الكتاب القاهرة، ٢٠١٠.
23. بكر، عصمت عبد المجيد بكر، الدكتور، النظرية العامة للإثبات في القانون المقارن، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت لبنان، ٢٠١٩.
24. هجيج، علي، ٢٠١٩، د. حسون عبيد هجيج، الدكتور، وفخرى جعفر احمد علي، فلسفة العدالة القانونية، مجلة المحقق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، السنة الحادية عشر، ١٤، ٢٠١٩.
25. بن حيدر، عيسى بن حيدر، شرح قانون الاثبات بين القانون الاماراتي وقانون المصري، ط١، دار النهضة العربية، ٢٠١٣.
26. كورنو، ١٩٩٨، جيرار كورنو، معجم المصطلحات القانونية، ترجمة منصور القاضي، مؤسسة (المجد) الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
27. بهاوي، محمد بهاوي، الحق من التنظير الفلسفى إلى الممارسة الفعلية، افريقيا الشرق، المغرب، ٢٠١٦.
28. منصور، محمد حسين منصور، الدكتور، مدخل إلى القانون القاعد القانونيه، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.
29. سبيلا و العالى، محمد سبيلا، عبد السلام بنعبد العالى، الحققه، ط٢، دار توپقال للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٥.
30. الاحمد، ٢٠١٧، محمد سليمان الاحمد، الدكتور، فلسفة الحق، ط١، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.

31. الاحمد، محمد سليمان الاحمد، الدكتور، قاعده نصل او كام ودورها في تكوين ملكة القانونية السليمة، ط ٢٢، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٧.
32. احمد، محمد شريف احمد، فكره القانون الطبيعي عند المسلمين، منشورات منتدى فكر الاسلامي في اقليم الكردستان اربيل، ٢٠٠٦.
33. السبكي، محمد عبد اللطيف السبكي، التوثيق في المعاملات، ط ١، هيئة كبار العلماء، القاهرة، ٢٠١٩.
34. الصوري، محمد علي الصوري، التعليق المقارن على مواد قانون الاثبات، ج ١، ج ٢، ط ٢، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠١١.
35. فهمي، مدونة جستتيان، ترجمة. عبد العزيز فهمي، دار الكاتب المصري، القاهرة، ١٩٤٦.
36. الزلمي، ٢٠١٢، مصطفى ابراهيم الزلمي، الدكتور، ايضاح الفوائد في شرح القواعد الفقهية على نمط جديد، ط ١، دار نشر احسان، ايران- طهران، ٢٠١٢.
37. الزلمي، ٢٠١٤، مصطفى ابراهيم الزلمي، الدكتور، دلالات النصوص وطرق استنباط الأحكام في ضوء أصول الفقه الإسلامي، ط ١، نشر احسان للنشر والتوزيع، ايران- طهران، ٢٠١٤.
38. الشاوي، منذر الشاوي، الدكتور، فلسفة القانون، ط ٢، دار الثقافة، عمان، ٢٠١١.

### ثانياً: الأبحاث والدراسات

1. القرار رقم: ٥٦٦/٢٠٠٨، قرار صادر من محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٥٦٦، ٢٠٠٨/١٠/٢٦، قرار موجود على الرابط الإلكتروني الآتي: <https://www.hjc.iq/qview.920>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٩/٢٠.
2. القرار رقم: ٢٦٣١/٢٠٠٨، قرار صادر من محكمة التمييز الاتحادية بالعدد ٢٦٣١، ٢٠٠٨/١١/١٠، بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١٠، قرار موجود على الرابط الإلكتروني الآتي: <https://cc.gov.eg/qview.933>، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٩/٢٦.
3. القرار رقم: ١٠٨ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦، السليفاني، قرار صادر من محكمة تمييز إقليم كوردستان بالعدد ١٠٨ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦ بتاريخ ٤/٥، منشور لدى: القاضي. د. محمد عبد الرحمن السليفاني، قبسات من احكام القضاء، مكتبة هموئير القانونية للنشر والتوزيع، ٢٠١٧.
4. القرار رقم: ٦١٤٥/الدواير المدنية / ٢٠١٨، قرار صادر من محكمة النقض المصري بالعدد ١٧٠٨٤ / الدواير المدنية / ٢٠١٨، بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٨، قرار موجود على الرابط الإلكتروني الآتي: [https://cc.gov.eg/judgment\\_single?id=111392740&ja=162631](https://cc.gov.eg/judgment_single?id=111392740&ja=162631)، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٢/٩/٢٣.
5. تالباني، نوري تالباني، دكتور، فهر هنگی قانونی، ط ١، دهزگای ناراس، هموئیر، ٢٠٠٤.
6. ذبانية، فراس، موضوع، ٢٠١٦/٩/٢٦، مفاهيم عامة/ مفهوم العدالة في الفلسفة، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٢/٢/١٦، رابط الموقع: مفهوم العدالة في الفلسفة - موضوع (mawdoo3.com).

### ثالثاً: التشريعات

1. قانون العقود الفرنسي الجديد، ترجمه، نافع بحر سلطان، الدكتور، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز التعليم المستمر ومتابعه الخريجين، جامعة الفلوجة ٢٠١٤.
2. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١) المعدل.
3. قانون الاثبات المصرى في المواد المدنية والتجارية رقم (٣٥) لسنة (١٩٦٨).
4. قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة (١٩٦٩) المعدل.
5. قانون الاثبات العراقي رقم (١٠٧) لسنة (١٩٧٩) المعدل.
6. قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة (١٩٨٤) المعدل.
7. قانون الإثبات الإماراتي (١٠) لسنة (١٩٩٢).